منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

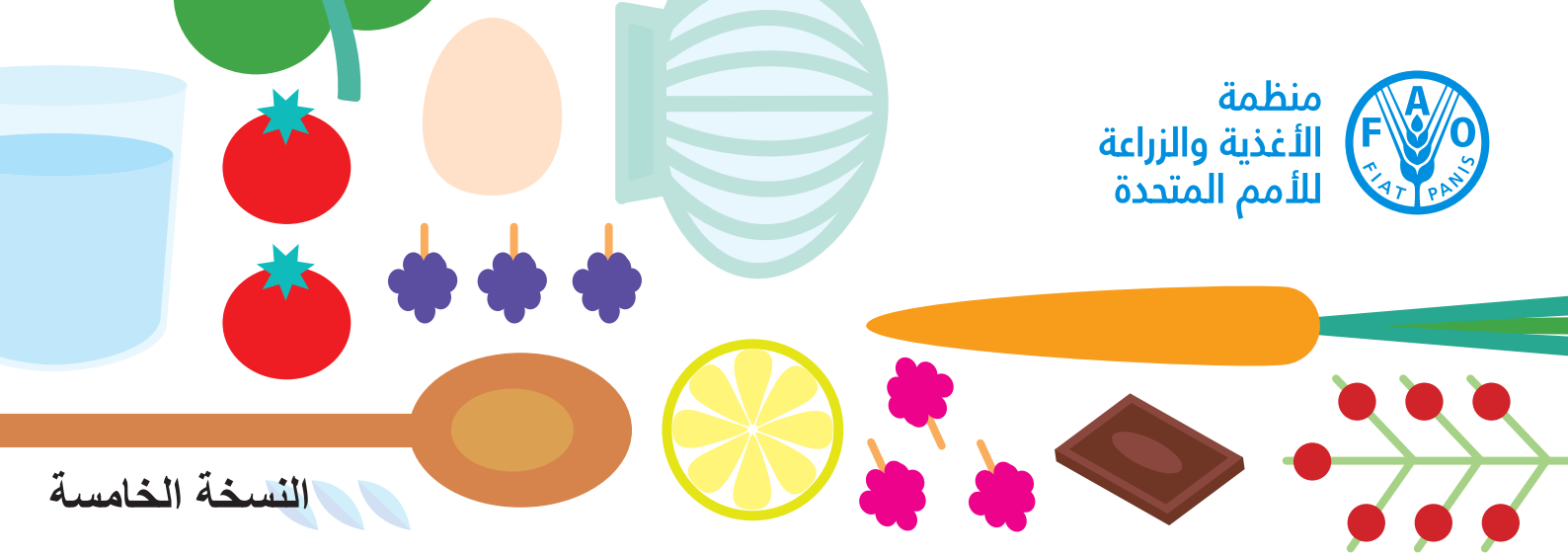

النسخة الخامسة

فهم الدستور الغذائي

CODEX ALIMENTARIUS

منظمة
الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

فهم الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة (الفاو)
ومنظمة الصحة العالمية
روما 2019

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. 2019. فهم الدستور الغذائي – النسخة الخامسة. روما. 52 صفحة.
الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المُعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو منظمة الصحة العالمية أو سياساتها.

الرقم المعياري الدولي ISBN 978-92-5-131407-4 (FAO)
© المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، 2019

بعض الحقوق محفوظة. هذا المُصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة أو منظمة الصحة العالمية تؤيدان أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة أو منظمة الصحة العالمية. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) أو منظمة الصحة العالمية. والمنظمة/منظمة الصحة العالمية ليستا مسؤولتين عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

المحتـويات

تمهيـد iv

.01 منـشـأ الدسـتور الغذائـي 1

.02 انجازات الدسـتور الغذائـي 5

.03 ما هو الدستور الغذائـي ؟ 9

.04 كيفية عمل نظام الدستور الغذائى 15

.05 الدستور الغذائى والعلوم 23

.06 الدستور الغذائى والمستهلكين 29

.07 الدستور الغذائى والتجارة 33

.08 الدستور الغذائى وشركاؤه 37

.09 الدستور الغذائى والمستقبل الذى نصبو اليه 41

تمهيد

تتدفّق بشكل مستمر معلومات لا يمكن التحقق من صحتها بشأن المخاطر التي تهدد الصحة والمتعلقة بالأغذية التي نتناولها من خلال شبكة الإنترنت وشاشات التلفزيون والصحف.

ولكن لا تتصدر مسألة سلامة الأغذية عناوين الصحف إلا عندما يتعلق الأمر بمسألة خطيرة على نطاق واسع: فلا يتم الإبلاغ أبداً عن معظم الحوادث المتصلة بسلامة الأغذية. لذلك قدّرت منظمة الصحة العالمية
بأن عدد الأشخاص الذين يصابون بأمراض جراء تناولهم أغذية ملوثة يصل إلى 600 مليون شخص سنوياً ما يعني واحداً من بين كل عشرة أشخاص يصاب بمرض بعد تناوله الأغذية الملوثة – ويلقى حوالي
420 000 شخص من هذا العدد حتفهم من بينهم 125 000 طفل دون الخامسة من العمر. وبالإضافة إلى ذلك، يتأثر ملايين الأشخاص بعوامل الخطر الناتجة عن الأغذية والمرتبطة بالأمراض غير المعدية كأمراض القلب وداء السكري والسمنة. وبالرغم من ذلك، لا يزال عدد أكبر من الأشخاص يعاني من الجوع وسوء التغذية.

إننا جميعاً بحاجة إلى الأغذية – أغذية آمنة وكافية ومغذية – لنتمتع بحياة كاملة وصحية. وفي عالمنا الذي يزداد تحضراً وعولمة، يصحّ القول إنّ عدد الأشخاص الذين ينتجون أو يجهزون الأغذية لاستهلاكهم الخاص يتضاءل أكثر
من أي وقت مضى. وقد تصلنا الأغذية الموجودة على مائدة طعامنا من الجانب الآخر من العالم.

ولذلك تعتبر الأغذية سلعة أساسية حساسة لا مثيل لها: فمن الممكن أن تتلوث بفعل الميكروبات أو المعادن الثقيلة أو السموم

من خلال أساليب الإنتاج أو التربة أو قلة النظافة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتم التلاعب بالأغذية بصورة متعمدة من خلال الغش في الأغذية – لأسباب اقتصادية أو بقصد إلحاق الضرر.
وقد يشكل الإفراط في تناول الأغذية خطراً بقدر خطورة عدم تناول الأغذية بشكل كافٍ؛ كما قد يؤدي النظام الغذائي السيء الذي يفتقر إلى الفيتامينات والمعادن إلى مشاكل صحية. وقد تكون أحياناً المعلومات بشأن المغذيات التي تعتبر مفيدة أومضرة لنا متضاربة، فضلاً عن أنها تتغير مع مرور الوقت. لذلك علينا معرفة ما المكونات الموجودة في الأغذية التي تجعل من النظام الغذائي المتبع نظاماً غذائياً صحياً وعلينا أن ندرك أهمية معرفة ذلك.

ويعتبر النمو السكاني وتغير المناخ من القضايا المهمّة التي تؤثر بشكل مباشر على الإمدادات الغذائية والعكس صحيح – إذ يكون لطريقة زراعة الأغذية وتجهيزها واستهلاكها انعكاسات على البيئة. كما أن لصحة الحيوانات والنباتات دورا أساسيا في صحةّ الإنسان.

ومع تحديد الأمم المتحدة المسار باتّجاه «العالم الذي نصبو إليه» من خلال وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها البالغ عددها 17 هدفاً، أصبحت سلامة الأغذية وجودتها والفرص المتكافئة في التجارة والنظم الغذائية الصحية والمغذية ومعلومات المستهلكين قادرة جميعها على تحسين العالم الذي نعيش فيه.

ويدخل إلى الأغذية عدد كبير من المواد المستخدمة في عملية إنتاج الأغذية على شكل مخلفات.
ومع أن مبيدات الآفات تحمي النباتات من الآفات التي قد تقضي على الحصاد وتتسبب بالمجاعات، يجب أن يبقى مستوى استخدامها منخفضاً للتخلص من أي مخاطر على الصحة. وعلى غرار ذلك قد تدخل إلى الأغذية في نهاية المطاف مخلفات العقاقير البيطرية المستخدمة في الإنتاج الحيواني للحفاظ على صحة الحيوانات، وكذلك الأمر في ما يتعلق بالمواد المضافة إلى الأغذية التي تستخدم بغية تيسير عملية الإنتاج.

ما هي الحدود التي تُعتبر آمنة؟ وكيف يتمّ تحديدها؟ ومن هي الجهات الدولية الفاعلة في تقييم المخاطر وإدارتها من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة بصورة فعالة في تجارة الأغذية؟

تُعتبر هذه الأسئلة معقدة ولكنها ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية،
كما أنها تتطلب إرساء شراكات عالمية من أجل تقييم المخاطر وإدارتها. وفي هذا الإطار، جمعت منظومة الأمم المتحدة خبرات عالمية من خلال عملية تعاونية تستند إلى العلم وتهدف إلى صياغة الدستور الغذائي – أي مجموعة مواصفات غذائية وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات دولية تتغير باستمرار بفضل مدخلات مشتركة يقدّمها خبراء علميون محايدون والمشاركة المنصفة للبلدان التي تمثّل أكثر من 99 في المائة من سكّان العالم.

وقد ساهمت نصوص الدستور الغذائي لأكثر من خمسة عقود في ضمان سلامة الأغذية التي نتناولها وجودتها. ويشكّل الدستور الغذائي كتاباً عالمياً يضم القواعد التي يمكن لجميع العاملين في السلسلة الغذائية اتباعها. وفي الوقت نفسه، يمكن القول إن إجراءات وضع المواصفات التي تتبعها هيئة الدستور الغذائي التي تعتبر معقدة ولكنها تتسم بالانفتاح والمشاركة – بما أنها تجمع الدول معاً للتداول في القرائن القائمة على العلم جنباً إلى جنب – تشكل شريان الحياة الذي يبني قدرات البلدان التي تعمل على تعزيز نظمها الوطنية للرقابة على سلامة الأغذية.

وتُستخدم مواصفات الدستور الغذائي في اتفاقيات التجارة الدولية باعتبارها مقياسًا مرجعيًا لضمان تدفّق التجارة عالمياً من دون تعريض المستهلكين إلى مخاطر صحية.

وستساعد وثيقة فهم الدستور الغذائي القراء على بناء رؤية مستنيرة عن هيئة الدستور الغذائي وطريقة عملها وكيفية استفادة الجميع منها والمساهمة فيها. ¶

لطالما أثارت مسألة سلامة الأغذية
وجودتها شواغل غريزية
للبشرية جمعاء
– ويشكّل الدستور الغذائي
مخزناً للمعارف القيمة
بشأن كيفية الوثوق بالأغذية
التي تعتبر ضرورية للتمتع
بحياة صحية واستخدامها.

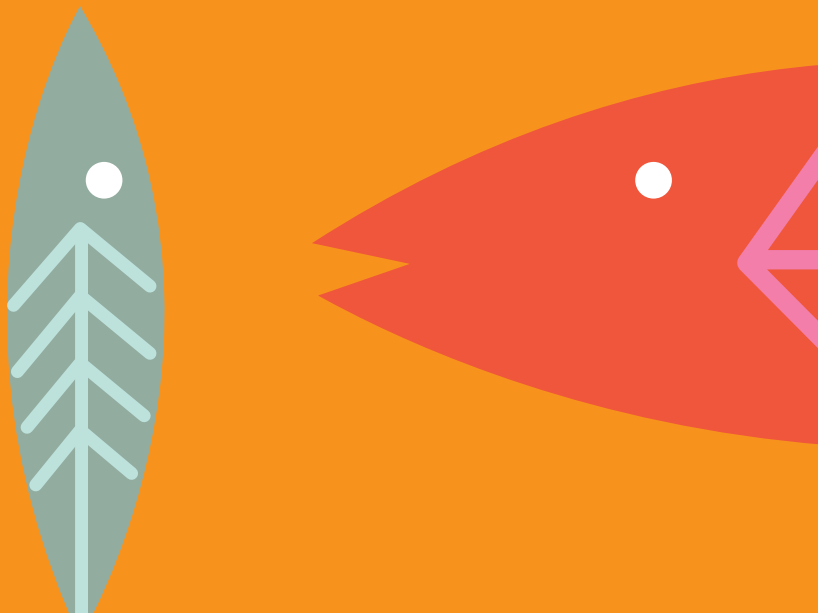

01. منشأ الدستور الغذائي

العصور القديمة

تشير الأدلة في أقدم الكتابات التاريخية إلى أنّ السلطات الحاكمة لطالما اهتمّت بصياغة قواعد تهدف إلى حماية المستهلكين من الممارسات المخادعة في عملية بيع الأغذية. ولقد قدّمت الألواح الآشورية وصفاً عن كيفية تحديد أوزان ومقاييس الحبوب الغذائية بطريقة صحيحة. كما نصت المخطوطات المصرية القديمة على ضرورة توسيم بعض الأغذية. وفي أثينا القديمة، كان يتمّ فحص نقاوة البيرة والنبيذ وسلامتهما. وكان لدى الرومان نظام رقابة على الأغذية منظّم بشكل جيد وضعته السلطات من أجل حماية المستهلكين من الغش وسوء الإنتاج. وقامت كل دولة في أوروبا في العصور الوسطى بسنّ قوانين خاصة بها لضمان جودة البيض والنقانق والجبنة والبيرة والنبيذ والخبز وسلامتها – وما زال بعض من هذه القوانين قائمًا حتّى يومنا هذا.

بروز العلم كأساس للمدونات الخاصة بالأغذية

لقد شهد الجزء الثاني من القرن التاسع عشر للمرة الأولى اعتماد قوانين غذائية عامة ووضع نظم للرقابة
على الأغذية لرصد مدى الامتثال لهذه القوانين. وخلال الفترة نفسها، تمّ الاعتراف بكيمياء الأغذية باعتبارها تخصصاً مهماً، وكان تحديد «نقاوة» الأغذية يستند بشكل أساسي إلى المعطيات الكيميائية لمكونات الأغذية البسيطة. وعندما تم استخدام المواد الكيميائية الصناعية الخطرة لإخفاء لون أو طبيعة الأغذية الحقيقية، تم توسيع مفهوم «الغش» ليشمل استخدام المواد الكيميائية الخطرة في صناعة الأغذية. وكان العلم قد بدأ يوفر أدوات تكشف عن الممارسات المخادعة في عملية بيع الأغذية وتميّز بين المنتجات الصالحة للاستهلاك الآمنة وغير الآمنة.

التطورات الدولية

تم في الإمبراطورية النمساوية الهنغارية في الفترة ما بين عامي 1897 و1911، وضع مجموعة مواصفات وأوصاف للمنتجات وذلك لمجموعة واسعة من الأغذية ضمن الدستور الغذائي النمساوي. وبالرغم من افتقار هذا الدستور إلى السلطة القانونية الضرورية، استخدمته المحاكم كمرجع لتحديد مواصفات غذائية معينة. ويعود اسم الدستور الغذائي الحالي الى المدونة النمساوية المذكورة.

الشواغل المتعلقة بالتجارة

مع قيام البلدان بصورة مستقلة بوضع قوانين ومواصفات غذائية، أدى اتباع مجموعات مختلفة من المواصفات في أوائل القرن العشرين إلى وضع حواجز تجارية زادت من حدة قلق تجار الأغذية. ولهذا السبب، تمّ تشكيل رابطات تجارية لمواجهة هذه الحواجز ومن أجل الضغط على الحكومات لإجراء عملية مواءمة للمواصفات الغذائية المختلفة التي تعتمدها
وذلك بهدف تيسير التجارة بأغذية آمنة ومحددة الجودة. وكان الاتحاد الدولي لمنتجات الألبان الذي تم تأسيسه في عام 1903 واحداً من هذه الرابطات. ولقد لعبت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي تمّ تأسيسها
في عام 1947 والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس التي تم تأسيسها في عام 1947 أيضاً دورًا أساسيًا في عملية مواءمة

وعندما تمّ تأسيس منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أواخر أربعينيات القرن الماضي، كان هناك قلق دولي عارم إزاء الاتجاه المتبع في القوانين الخاصة بالأغذية. إذ كانت البلدان تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض وكانت المشاورات في ما بينها، إن وجدت، بغرض المواءمة شبه معدومة.

شواغل المستهلك

أحرزت العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية في أربعينيات القرن الماضي تقدّماً سريعاً. ومع ابتكار أدوات تحليلية دقيقة أكثر، تنامت بشكل سريع المعارف بشأن طبيعة الأغذية وجودتها والمخاطر الصحية المرتبطة بها. وظهر اهتمام بالغ في ميكروبيولوجيا الأغذية، وكيمياء الأغذية والاختصاصات المرتبطة بها واعتبرت الاكتشافات الجديدة في ذلك الوقت تستحق النشر. فكثرت المقالات المتعلقة بالأغذية على المستويات كافة، ورزح المستهلكون تحت فيض من الرسائل في المجلات الشعبية والصحف الشعبية والإذاعات. واعتبر بعض من تلك الرسائل صحيحاً في ما تبين أن بعضها الآخر إما غير صحيح أو مبالغ فيه- وأظهر الاهتمام الحقيقي بهذا الموضوع أن وعي الرأي العام أصبح موجهاً إلى الأغذية وسلامة الأغذية. وفي حين أن شواغل المستهلكين كانت تقتصر في السابق على الأبعاد «المرئية» فقط – مثل نقص الوزن والاختلافات في الحجم، والتوسيم المضلل والنوعية الرديئة – أصبح اليوم الخوف يتملكهم من الأبعاد «غير المرئية»

– أي المخاطر المحتملة على الصحة جراء الكائنات الحيّة الدقيقة ومستويات المخلفات المفرطة للمبيدات والملوثات البيئية والمواد غير الملائمة المضافة إلى الأغذية التي قد لا يمكن رؤيتها أو شمّها أو تذوقها. ولقد تزايد الضغط على الحكومات حول العالم مع ظهور مجموعات للمستهلكين منظّمة ومطلعة جيداً على المستويين الدولي والوطني من أجل حماية المجتمعات من الأغذية الرديئة التي تشكل خطراً على الصحة.

الرغبة في وجود قيادة دولية

كان واضعو اللوائح التنظيمية للأغذية والتجار والمستهلكون والخبراء يتطلّعون بشكل متزايد إلى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بحثاً عن القيادة في عملية تفكيك القواعد المعقدة المتعلقة بالأغذية التي تعيق التجارة وتوفّر في أغلب الأحيان حماية غير ملائمة للمستهلكين. وأشارت جمعية الصحة العالمية، وهي الجهاز الرئاسي لمنظمة الصحة العالمية، في عام 1953 إلى أن انتشار استخدام المواد الكيميائية في الأغذية قد طرح مشكلة جديدة على صعيد الصحة العامة وبالتالي تمّ اقتراح أن تجري المنظمتان دراسات حول هذا الموضوع.

وقد عقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المؤتمر الأول المشترك بينهما بشأن المواد المضافة إلى الأغذية في عام 1955. وأفضى هذا المؤتمر إلى إنشاء لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية التي ما زالت تجتمع بصورة منتظمة بعد مرور أكثر من ستين عامًا. ولا يزال عمل هذه اللجنة يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة إلى مداولات هيئة الدستور الغذائي بشأن المواصفات والخطوط التوجيهية للمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية.

واعتُبرت هذه اللجنة نموذجاً اتبعته العديد من أجهزة الخبراء الأخرى لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الاستشارية العلمية المشابهة على المستوى الوطني أو حيثما اجتمعت الدول معاً ضمن تجمعات إقليمية اقتصادية.

أحرزت العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية في أربعينيات القرن الماضي تقدّماً سريعاً. ومع ابتكار أدوات تحليلية دقيقة أكثر، تنامت بشكل سريع المعارف بشأن طبيعة الأغذية.

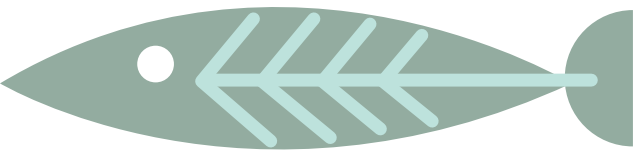

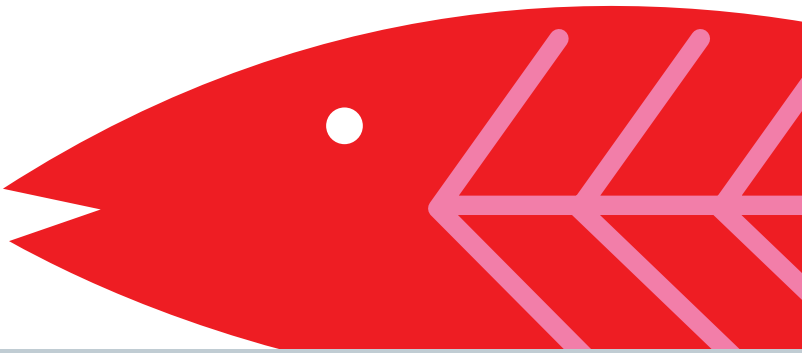

إدخال أنشطة غير حكومية

مع اتساع مشاركة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في القضايا المرتبطة بالأغذية، بدأت اللجان التي أنشأتها المنظمات غير الحكومية الدولية العمل على وضع مواصفات للسلع الغذائية. أما عمل لجان المنظمات
غير الحكومية الدولية فأصبح، مع الوقت، إما من مسؤولية لجنة سلعية من لجان الدستور الغذائي أو استكملته لجان المنظمات غير الحكومية بالاشتراك مع اللجان السلعية للدستور الغذائي أو أصبحت في بعض الأحيان لجان المنظمات غير الحكومية الدولية نفسها لجانًا تابعة للدستور الغذائي.

المشاورات والتعاون الدولي

تعتبر الفترة الممتدة بين عامي 1960 و1963 من الفترات التاريخية للدستور الغذائي.

أكتوبر/تشرين الأول 1960: أكّد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي الأول لأوروبا على أنّ: «الرغبة في إبرام اتفاق دولي بشأن المواصفات الغذائية الدنيا والمسائل المتصلة بذلك (بما فيها التوسيم، والشروط، وأساليب التحليل، وما إلى ذلك...) ... تُعتبر من السبل المهمة لحماية صحة المستهلك وضمان الجودة وخفض الحواجز التجارية لا سيما في السوق الأوروبي الذي يشهد اندماجاً متسارعاً».

وشدد المؤتمر أيضاً على أن «عملية تنسيق العدد المتزايد من برامج المواصفات الغذائية التي تعتمدها عدة منظمات تطرح مشكلة خاصة».

وأجرت منظمة الأغذية والزراعة، بعد أربعة أشهر من انعقاد المؤتمر الإقليمي، نقاشاً مع منظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس الدستور الغذائي الأوروبي (وهو مدونة أغذية إقليمية لأوروبا اتبعتها النمسا في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1958) بشأن مقترحات قد تؤدي إلى وضع برنامج دولي للمواصفات الغذائية.

نوفمبر/تشرين الثاني 1961: أصدرت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة قراراً ينص على إنشاء هيئة الدستور الغذائي.

أكتوبر/تشرين الأول 1962: عُقد مؤتمر المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في جنيف ووضع إطاراً للتعاون بين الوكالتين. وتقرر أن تكون هيئة الدستور الغذائي الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

وكان يجب أن يتم دمج عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وعمل الهيئات الإقليمية والدولية الأخرى الناشطة بشكل تدريجي في البرنامج. وتولى المؤتمر التحضير لعقد الدورة الأولى للهيئة.

مايو/أيار 1963: وافقت جمعية الصحة العالمية في دورتها السادسة عشرة على إنشاء برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واعتمدت النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

وبالتالي، نشأت هيئة الدستور الغذائي في أعقاب عملية دامت حوالي أربع سنوات وعقدت اجتماعها الأول في روما في الفترة الممتدة من 25 يونيو/حزيران إلى 3 يوليو/تموز 1963. ولذلك يعتبر تاريخ انعقاد الاجتماع الافتتاحي تاريخ إنشاء الدستور الغذائي وقد احتفلت الهيئة بالذكرى الخمسين على تأسيسها في عام 2013.

> في عام ١٩٥٥، أشارت لجنة الخبراء المعنية بالتغذية والمشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن:"... زيادة استخدام المواد المضافة إلى الأغذية، وكذلك استخدامها غير الخاضع للمراقبة الوافية أحيانًا، قد تحول إلى شاغل على الصعيدين العام والإداري..."

> "... قد يشكّل وجود تدابير متباينة للرقابة على نطاق واسع رادعاً غير مرغوب فيه للتجارة الدولية".

عمل آلاف الخبراء
من جميع أنحاء العالم
منذ عام 1963
على إنشاء نظام الدستور الغذائي
للمواصفات الغذائية الدولية
بغية جعل الأغذية
في عالمنا آمنة وحسنة الجودة
ومتوفرة في كلّ منزل.

02. إنجازات الدستور الغذائي

نقطة مرجعية دولية وحيدة

تجمع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معرفة علمية وبحوثًا تكنولوجية تتعلق بالأغذية إلى جانب مناقشة دولية مفتوحة وعملية تشاركية لصنع القرارات. وقد سلّط ذلك الضوء في جميع أنحاء العالم على القضايا المرتبطة بسلامة الأغذية.

وأصبحت هيئة الدستور الغذائي بالتالي الجهاز الدولي الرئيسي المعني بوضع المواصفات الغذائية في العالم – وذلك من خلال المساهمة في حصول الجميع على أغذية آمنة وحسنة الجودة.

توعية وطنية وعالمية أكبر على سلامة الأغذية وجودتها

ازداد وعي المستهلكين والحكومات للقضايا الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبضرورة انتقاء الأغذية التي يتم تناولها. ويتوقع المستهلكون أن تتخذ حكوماتهم إجراءات تشريعية وتنظيمية لضمان بيع الأغذية الآمنة والمقبولة الجودة فقط في الأسواق وللحد من المخاطر الصحية المنقولة عبر الأغذية.

وقد ساهمت هيئة الدستور الغذائي بشكل كبير في تأمين مكانة للأغذية على جداول الأعمال السياساتية في جميع أنحاء العالم. وباتت الحكومات على وعي تام فعلياً إزاء الانعكاسات السياساتية التي بانتظارها إذا فشلت في الاستجابة لشواغل المستهلكين عندما يتعلّق الأمر بالأغذية التي يتناولونها.

تقييم أداء هيئة الدستور الغذائى

يشير الجدول التالي إلى مجموعة من الأرقام التي تتعلق بالمواصفات العامة والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة حسب الموضوع اعتبارًا من يوليو 2017 بعد قرارات الدورة الأربعين لهيئة الدستور الغذائي.

زيادة حماية المستهلك

لا يقلّ الحق في الغذاء للجميع المعترف به عالمياً أهمية عن حق الجميع بتوقع أن تكون أغذيتهم آمنة وجيدة الجودة وصالحة للاستهلاك. وهذا ما يجعل عمل الدستور الغذائي المستمر ضرورة لا غنى عنها. وتعتبر الأمراض المنقولة عبر الأغذية مزعجة في أحسن الأحوال، وفتاكة في أسوئها.

وفي هذا السياق، قد يضرّ تفشّي الأمراض المنقولة عبر الأغذية بقطاعي التجارة والسياحة وقد يؤدي إلى فقدان الدخل وانتشار البطالة ونشوب نزاعات. ويمكن للأغذية السيئة الجودة أن تقضي على المصداقية التجارية للموردين، على المستويين الوطني والدولي، وتعتبر عملية تلف الأغذية هدراً مكلفاً للغاية فضلاً عن أنها تضر بالتجارة وتزعزع ثقة المستهلكين. ويؤدي رفض الأغذية في التجارة إلى هدر كمية أكبر من الأغذية، وهو أمر من الصعب تقبّله في عالم لا يزال عدد كبير من سكانه يعانون من الجوع.

وتمّ تعزيز التأثير الإيجابي لعمل الهيئة من خلال نتائج المؤتمرات والاجتماعات الدولية. وقام الممثلون الوطنيون لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بالمواصفات الغذائية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية الذي تم تنظيمه بالتعاون مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة فضلاً عن مؤتمرات منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الدولية المعنية بالتغذية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية بتشجيع أو إلزام دولهم باعتماد تدابير تضمن سلامة الأغذية وجودتها.

تعاون واسع النطاق

يتطوّر دور هيئة الدستور الغذائي باستمرار مع تطوّر تحديات إنتاج الأغذية والتجارة بها. وفي ظلّ التقدم العلمي المحرز وبروز منتجات وأساليب إنتاج جديدة ومع تغير العالم ومناخه، يعتبر إنشاء مدونة للأغذية وتحديثها باستمرار مهمة لا نهاية لها نظريًا. ولذلك يمكن القول إنّ الأغذية التي نقوم بشرائها إنما هي القسم الظاهر من مجموعة من الخبرات والمهارات لدى جميع العاملين في السلسلة الغذائية.

وتُعتبر عملية وضع مواصفات تهدف إلى حماية المستهلك وتضمن الممارسات العادلة في التجارة

وكان الدستور الغذائي عرضة للانتقادات في بعض الأحيان بسبب إنجاز عمله ببطء، ولكن من الضروري الإشارة إلى أن عملية وضع المواصفات الغذائية وجمعها في مدونة تكون موثوقة ودقيقة هي عملية تتطلب استشارات مكثّفة.

كما تتطلب عملية جمع المعلومات وتقييمها، ومتابعتها والتحقق منها وأحيانًا إيجاد توافق في الآراء يرضي جميع الأطراف وقتاً طويلاً. وبالإجمال، تستغرق عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي حوالي ٤,٢ سنوات كمعدل – ويستغرق تحديد الحدود القصوى لمخلفات مبيدات الآفات أو مستويات المواد المضافة إلى الأغذية أقل من ذلك بكثير.

أكثر من مواصفات

لا يشكّل الدستور الغذائي النتيجة الوحيدة لعمل الهيئة بالرغم من أنه الأكثر أهمية. فهيئة الدستور الغذائي، من خلال توفير جهة تنسيق دولية ومنتدى للحوار المستنير بشأن القضايا المتعلقة بالأغذية، تقوم ببناء شبكات من الخبراء الذين يعملون على جميع المواضيع ذات الصلة على امتداد السلسلة الغذائية. ولقد أدت المشاركة في الدستور الغذائي داخل البلدان إلى إدخال تشريعات ومواصفات خاصة بالأغذية مستندة إلى الدستور الغذائي إلى جانب إنشاء وكالات للرقابة على الأغذية وتعزيزها لرصد الامتثال لهذه التشريعات.

وقدّم الاجتماع السادس للجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تغطية جغرافية حيوية لإظهار التحديات والاحتياجات الخاصة بكل إقليم والمرتبطة بالمواصفات الغذائية والرقابة عليها. ولقد باشرت هذه اللجان العمل مؤخراً عملية إنعاش للنهوض بدورها كمنتديات بارزة لمناقشة قضايا سلامة الأغذية وجودتها على المستوى الإقليمي.

تقييم النتائج

يتعين على أي برنامج عالمي رئيسي كالدستور الغذائي أن يستعرض عمله للتأكد من أن مهمة تحديد المواصفات تدار بأكثر الطرق فعالية. وأدت التغييرات المهمة التي حصلت في تسعينات القرن الماضي كإنشاء منظمة التجارة العالمية والدور الذي أنيط به الدستور الغذائي في هذا السياق، إلى إجراء تقييم معمّق للدستور الغذائي في عام ٢٠٠٢ تم بعده رفع رتبة وظيفة أمانة الدستور الغذائي من أجل تعزيز قدرتها على التواصل والاستقلالية والبروز. كما أجريت تحسينات أخرى منها عقد اجتماعات الهيئة مرة كلّ سنة – بدلاً من مرة كلّ سنتين – وإنشاء عملية لإدارة المواصفات تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عنها بهدف تسريع وتيرة عملية وضع المواصفات.

واعترف التقييم أيضاً بأن الدستور الغذائي لن يتمكن من تبرير دوره العالمي كمنظمة معنية بوضع المواصفات ضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، إلا من خلال المشاركة الكاملة لجميع البلدان. ولذلك، تمّ إنشاء حساب أمانة الدستور الغذائي الذي عمل طوال فترة اثني عشر عاماً على مساعدة آلاف المندوبين من البلدان النامية على المشاركة في اجتماعات الدستور وتعزيز مهاراتهم ومعارفهم المتصلة بوضع المواصفات، وذلك من أجل تعزيز أنظمة الرقابة الوطنية على الأغذية. وولدت في عام ٢٠١٦ المبادرة اللاحقة التي حلّت محلّ حساب الأمانة وهي عبارة عن مشروع طموح سيمتدّ لحوالي اثني عشر عاماً لضمان عدم إهمال أي أحد وبما يمكّن جميع البلدان من بناء قدراتها للمشاركة بصورة فعالة في الدستور الغذائي.

وشدد مسحٌ أجري مؤخراً في عام ٢٠١٥ بشأن التوعية العالمية حول الدستور الغذائي على الحاجة إلى تعزيز اتصالات الدستور واستهدافها. وأصبح الدستور الغذائي الآن يستجيب إلى التطور الحاصل في أساليب حصول الأشخاص على المعلومات والبحث عنها ومشاطرتها على شبكة الإنترنت وبواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

أصبح الدستور الغذائي يستجيب إلى التطور الحاصل في أساليب حصول الأشخاص على المعلومات ومشاطرتها على شبكة الإنترنت وبواسطة وسائل التواصل الاجتماعي.

واعترفت الهيئة في عام ٢٠١٦ بضرورة أن يكون تحسين إدارة العمل عملية مستمرّة ولهذا السبب وضعت آلية تسمح باستعراض إدارة عمل الدستور باستمرار تترأسها أمانة الدستور الغذائي في سياق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي. ¶

يتألف الدستور الغذائي من مجموعة مواصفات ومدونات ممارسات وخطوط توجيهية دولية للأغذية تهدف إلى حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في التجارة بالأغذية.

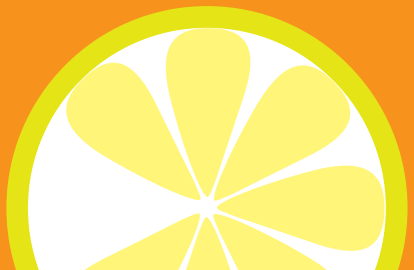

03. ما هو الدستور الغذائي؟

المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات

تشكّل **مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسات** (التي تعرف معاً بـ«نصوص الدستور الغذائي») توصيات – ما يعني أن تطبيقها طوعي. ويجب على الدول الأعضاء اتخاذ خطوات قانونية على المستوى الوطني لإدخال توجيهات الدستور الغذائي في تشريعاتها أو لوائحها الوطنية ليصبح الدستور الغذائي قابلاً للتنفيذ. وتستخدم بعض النصوص مثل مدونات الممارسات بصورة مكثفة في عمليات التدريب من أجل تغيير سلوك المنتجين وبالتالي الحصول على أغذية آمنة أكثر.

ويتم تطبيق المواصفات العامة للدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسات بشكل أفقي على عدد متنوع من المجالات وأنواع الأغذية والعمليات. وتتناول هذه النصوص عادة ممارسات النظافة والتوسيم والمواد المضافة إلى الأغذية وتفتيش الأغذية وإصدار الشهادات لها فضلاً عن التغذية ومخلفات العقاقير البيطرية والمبيدات.

وتتعلق المواصفات السلعية للدستور الغذائي بمنتج محدد أو بمجموعات من الأغذية. وقام الدستور الغذائي في أواخر ستينات القرن الماضي باتباع نهج لوضع مواصفات لكل نوع من أنواع الأغذية. وتبيّن أن هذا النهج ليس عملياً، سواء من جهة تحديث المواصفات أو من جهة تنفيذها، مما أفسح المجال لوضع مواصفات لمجموعة من الأغذية – فقد استُبدلت مثلاً المواصفات لكل نوع من أنواع عصائر الفاكهة بوضع مواصفة عامة واحدة لعصائر وشراب الفاكهة.

وتعتبر **أساليب الدستور الغذائي للتحليل وأخذ العينات** أيضاً بما فيها تلك المعنية بالملوثات ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية في الأغذية جزءاً من مواصفات الدستور الغذائي.

وتُقسم **الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي** إلى فئتين أساسيتين:

- المبادئ التي تحدد السياسة التي يجب اعتمادها في بعض المجالات الأساسية؛
- الخطوط التوجيهية لترجمة المبادئ أو تفسير نطاق أحكام المواصفات العامة للدستور الغذائي وتوسيعها.

تم إدراج المبادئ التي تنظم استخدام المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ونظافة الأغذية واللحوم في المواصفات ومدونات الممارسة ذات الصلة وفي نصوص دليل الإجراءات.

وتوسّع الخطوط التوجيهية المحددة بشأن التوسيم نطاق المواصفات العامة للدستور الغذائي الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً، مثلاً من أجل المطالبات المتعلقة بالصحة والتوسيم الغذائي وما إلى ذلك.

وتقسم **مدونات ممارسات الدستور الغذائي** أيضاً إلى فئتين أساسيتين:

تحدد مدونات الممارسات الخاصة بالنظافة الممارسات التي يجب اتباعها في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتصنيعها ونقلها وتخزينها بغض النظر عما إذا كانت قد وضعت لكل نوع من الأغذية أو لمجموعات من الأغذية تعتبر أساسية لضمان سلامة الأغذية وملاءمتها للاستهلاك. ولتقديم مثالٍ على ذلك، تعتبر المبادئ العامة للدستور الغذائي الخاصة بنظافة الأغذية النص الأساسي بشأن نظافة الأغذية والذي يعرّف عن استخدام نظام إدارة سلامة الأغذية من خلال تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة وهو نهج يجب اتباعه لتحديد الخيارات وتقديمها من أجل معالجة المخاطر التي تعتبر أساسية للعمل الحديث الهادف إلى ضمان سلامة الأغذية. وكذلك تعتبر مدونة الممارسات بشأن الأسماك والمنتجات السمكية مدونة أخرى بالغة الأهمية. وتهدف مدونات أخرى إلى الحد و/أو التخفيف من استخدام الملوثات الكيميائية / المعدنية كالسموم الفطرية أو الأكريلاميد أو المعادن الثقيلة. ويتم وضع جميع مدونات الممارسات بالتعاون الوثيق مع الممارسين المعنيين.

دستور غذائي غير مطبوع

تمت طباعة نصوص الدستور الغذائي الأولى في ستينات القرن الماضي على شكل مجلّدات. وتم استخدام الأقراص المدمجة في تسعينات القرن الماضي لمواكبة التقدم المحرز في ميدان الحفظ الإلكتروني. أمّا اليوم فتصاغ كلّ مواصفة من مواصفات الدستور الغذائي وتُحفظ كنسخة رقمية وتصبح متاحةً للعموم على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي في عدة لغات ما إن تعتمدها الهيئة. كما تصبح جميع الوثائق متاحة على شبكة الإنترنت للجميع. وقد أصبح الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي المركز الذي يلجأ إليه الأعضاء والمراقبون من أجل الاشتراك في الاجتماعات أو تقديم تعليقاتهم أو المشاركة في مجموعات العمل الإلكترونية. ¶

المواصفات العامة

يمكن تطبيق المواصفات العامة

والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات على جميع الأغذية.

ويخضع استخدام المواد المضافة إلى الأغذية **بصورة كاملة** إلى مواصفة الدستور الغذائي العامة الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية. وتتضمن هذه المواصفة بشكل واضح المبادئ التي تنظم استخدام المواد المضافة إلى الأغذية وتحدد مستويات الاستخدام القصوى لهذه المواد. وتهدف هذه المواصفة لأن تصبح المرجع الوحيد الخاص بالمواد المضافة إلى الأغذية في الدستور الغذائي. وتختلف المواد المضافة إلى الأغذية عن غيرها من المواد التي ينظم الدستور الغذائي استخدامها إذ أنها تضاف إلى الأغذية عمداً لغاية تكنولوجية معيّنة. وتتوفر هذه المواصفة على شكل قاعدة بيانات متاحة على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي.

أمّا **نظافة الأغذية** فتشير إلى محاولة تجنب التلوّث الميكروبيولوجي للأغذية بكائنات حيّة دقيقة مضرة. وهذا ما تضمنه مدونات الدستور الغذائي ذات الصلة الخاصة بممارسات النظافة للسلع الأساسية أو لمجموعة من السلع ذات الصلة، والتي تتبع بصورة أساسية مبادئ الدستور الغذائي العامة بشأن نظافة الأغذية. وتتضمن بعض مواصفات الدستور الغذائي معايير ميكروبيولوجية. ولكنّ نطاق عمل الدستور الغذائي ينصب بشكل أساسي على تقديم التوجيهات للدول بشأن كيفية وضع معايير ميكروبيولوجية ذات الصلة خاصة لظروف كل منها إلى جانب كيفية وقاية الأغذية من التلوث الميكروبيولوجي.

وتتضمن **ملوثات الأغذية الأخرى** المواد الكيميائية والمعادن الثقيلة والمواد المشّعة. وقد تدخل هذه المواد إلى الأغذية من التربة (المعادن الثقيلة) أو الرطوبة (السموم الفطرية) أو خلال عمليات الإنتاج (الأكريلاميد). وتحدد مواصفة الدستور الغذائي العامة للملوثات والسموم في الأغذية والأعلاف المبادئ **والحدود القصوى** لمستوى استخدام عدد من الملوثات، ويقدّم عدد من مدونات الممارسات التوجيه بشأن طريقة الوقاية من تلوث الأغذية.

المواصفات السلعية

تتماشى المواصفات العامة

الخاصة بالسلع مع المواصفات العامة الرئيسية. ونادرا ما توجد استثناءات.

الحبوب والبقول (الحبوب البقولية) والمنتجات المشتقة بما فيها البروتينات النباتية

الدهون والزيوت والمنتجات ذات الصلة

الأسماك والمنتجات السمكية

الفاكهة والخضار الطازجة

الفاكهة والخضار المجهزة والسريعة التجميد

وفي هذا السياق أيضاً، تعتبر **مخلّفات المبيدات** و**مخلفات العقاقير البيطرية** في الأغذية من الملوثات المعينة التي تسببها منتجات مستخدمة في إنتاج الأغذية والتي لا يقصد إدخالها إلى الأغذية. ويتم تنظيم هذا النوع من المخلفات في القسم المعني بالحدود القصوى لمخلفات المبيدات في الدستور الغذائي ويمكن الوصول إليها على شكل قواعد بيانات على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي.

أمّا **التوسيم** فيتضمن أحكامًا بشأن اسم الغذاء **وأية متطلبات خاصة تضمن** عدم غشّ المستهلك أو تضليله بشأن طبيعة الغذاء. كما تتضمن مواصفة الدستور الغذائي العامة بشأن توسيم الأغذية المعبأة مسبقاً اشتراطات لإدراج المكونات والتاريخ. ولقد تم توسيع نطاق المواصفة العامة لتشمل الخطوط التوجيهية بشأن التوسيم التغذوي والمطالبات المتعلقة بالتغذية والصحة والمطالبات العامة وتلك الخاصة بالإنتاج التي تطبق على المنتجات العضوية على سبيل المثال.

وتتضمن **أساليب التحليل وأخذ العينات** قائمة بأساليب الاختبار التي تعتبر ضرورية لضمان امتثال السلع الأساسية لمتطلبات المواصفات. وترد مراجع تعود إلى أساليب الاختبار المعترف بها دولياً والتي تستوفي المعايير التي وضعتها الهيئة من حيث صحة هذه الاختبارات ودقتها مثلاً.

ويحدد القسم الخاص **بفحص الصادرات والواردات** وإصدار الشهادات مبادئ لممارسات التجارة من أجل تيسير التجارة الدولية، مع تقديم توجيهات بشأن كيفية وضع نظام لفحص الأغذية وإصدار الشهادات لها وطريقة استخدام هذه الشهادات والتواصل في حالات الطوارئ فضلاً عن مبادئ التتبع.

وتقوم لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة بدراسة الأبعاد **التغذوية** للأغذية لغايات التوسيم. وتقدّم اللجنة توجيهات في مجالات اختصاصها للجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية بالإضافة إلى وضع مواصفات للأغذية الخاصة كالأغذية الخالية من الغلوتين وأغذية الرضع والأطفال الصغار. كما تُعنى اللجنة أيضاً بتدعيم الأغذية والأغذية المكمّلة.

المواصفات العامة لجميع الأغذية
تحدد المواصفات السلعيّة الأغذية المعينة تبعًا لشكل موحّد.

عصائر الفاكهة

اللحوم ومنتجات اللحوم؛ والشوربا والمرق

الحليب ومنتجات الحليب

السكر ومنتجات الكاكاو والشوكولاتة ومنتجات أخرى متنوعة

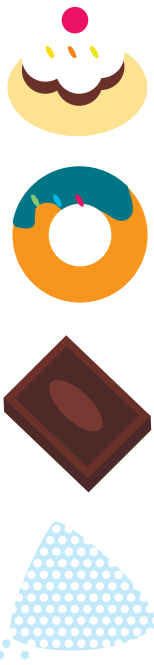

ويعني الاسم، الاسم الشائع للغذاء.

ويشمل النطاق اسم الغذاء الذي تنطبق عليه المواصفة وفي معظم الحالات الغاية التي ستستخدم السلعة من أجلها.

وتتضمن الأوزان والمقاييس أحكامًا عن تعبئة العبوة والوزن الصافي للسلعة.

ويتألف الوصف من تعريف المنتج أو المنتجات مع ذكر، حيث يلزم الأمر، المواد الخام التي تشتق منها هذه المنتجات.

وتتضمن التركيبة الأساسية معلومات عن تركيبة السلعة وخصائص تعريفها فضلاً عن ذكر أي مكونات إلزامية أو اختيارية.

وتشير المراجع إلى المواصفات العامة ذات الصلة.

تحدد لوائح
الدستور الغذائي وإجراءاته
الداخلية عملية
وضع المواصفات بطريقة علمية
تتسم بالانفتاح
والشمولية والشفافية
من أجل إيجاد توافق في الآراء.

04. كيفية عمل نظام الدستور الغذائي

أسست منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي من أجل تنفيذ برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين المنظمتين. وقد عقدت الهيئة اجتماعها الأول في عام 1963.

ويرد الأساس القانوني لهيئة الدستور الغذائي في المواد العشر التي تشكل النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي الذي اعتمده مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية. وأُدرج وصف عملي لتنفيذ هذا النظام في اللائحة الداخلية. وتم نشر هذه النصوص الأساسية إلى جانب التوجيهات الإجرائية في دليل الإجراءات.

تكون هيئة الدستور الغذائي مسؤولة ... عن تقديم مقترحات إلى المدراء العامين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتستشار من جانبهما، بشأن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين المنظمتين، بغرض تحقيق ما يلي:

أ. حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية؛

ب. تعزيز تنسيق جميع الأعمال المتصلة بمواصفات الأغذية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تحديد الأولويات المتعلقة بإعداد مشاريع المواصفات واستهلال هذا الإعداد وتوجيهه، من خلال المنظمات المناسبة وبمعونتها؛

ج. إعداد الصيغ النهائية للمواصفات الموضوعة في إطار الفقرة (ج) أعلاه ثم القيام بنشرها في دستور غذائي، سواء كمواصفات إقليمية أو عالمية، إلى جانب المواصفات الدولية التي تكون الأجهزة الأخرى المذكورة في الفقرة (ب) أعلاه قد أعدت صيغها النهائية، حيثما انطبق ذلك؛

د. تعديل المواصفات المنشورة بحسب الاقتضاء في ضوء التطورات المستجدة.

المادة 1
من النظام الأساسي
لهيئة الدستور الغذائي

يمكن القول إنه قد تم، بحلول أكتوبر/تشرين الثاني 2017، تمثيل 99.8 في المائة من سكان العالم لدى هيئة الدستور الغذائي من خلال مشاركة 188 عضوًا أي 187 بلدًا ومنظمة واحدة (الاتحاد الأوروبي). وحصلت أكثر من 200 منظمة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية على صفة مراقب معتمد من الهيئة.

هيئة الدستور الغذائي

تجتمع الهيئة مرّة واحدة كلّ سنة إما في المقر الرئيسي لمنظمة الاغذية والزراعة في روما أو في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف.

ويشارك في دورة الهيئة عادة حوالي 600 مندوب يمثلون أكثر من 130 حكومة من حكومات الدول الأعضاء و40 منظمة من المنظمات التي حصلت على صفة مراقب.

وتنتخب الهيئة رئيسا وثلاثة نواب للرئيس من بين أعضائها في كلّ دورة. ويجوز إعادة انتخاب فرد من الأفراد الذين يشغلون منصباً شرط ألا تتجاوز فترة شغله هذا المنصب ثلاث سنوات. ويتم عادة انتخاب الرؤساء من بين نواب الرئيس الثلاثة.

ويحق لكلّ عضو من أعضاء هيئة الدستور الغذائي أن يقرر هوية المسؤولين الذين سيشاركون بالنيابة عنه وتشكيلة وفده الوطني. ويترأس عادة الوفد الوطني أحد كبار المسؤولين الذين تعيّنه الحكومة، وقد يتضمن الوفد أيضاً ممثلين عن قطاع الأغذية الوطني ومنظمات المستهلكين والمؤسسات الأكاديمية.

ويجوز للبلدان التي ليست من الدول الأعضاء في الهيئة أن تحضر اجتماعات الهيئة بصفة مراقب.

اللائحة الداخلية لهيئة الدستورالغذائي

شروط الانضمام لعضوية الهيئة

تعيين المسؤولين في الهيئة
بما فيهم رئيس الهيئة
وثلاثة نواب له
وأمين
وتحديد مسؤوليات كل منهم

تعيين
منسقين إقليميين

إنشاء
لجنة تنفيذية
تجتمع
بين دورات الهيئة
وتعمل
بالنيابة عن الهيئة كجهازها التنفيذي

وتيرة انعقاد
دورات الهيئة وتنظيمها

نوع جداول
أعمال دورات الهيئة

إجراءات التصويت

المراقبون

إعداد محاضر
دورات الهيئة وتقاريرها

إنشاء الأجهزة الفرعية

الإجراءات التي يجب اعتمادها
في صياغة المواصفات

تخصيص ميزانية
وتقدير تكاليف اللغات
التي تستخدمها الهيئة

اللغات
التي تستخدمها الهيئة

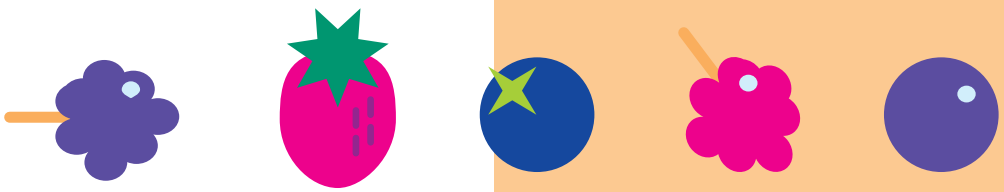

وكانت سلطات الدستور الغذائي لتكون صغيرة في إطار وضع المواصفات الدولية لو أنه لم يرحب بمساهمات المراقبين القيمة ويعترف بها. وتؤدي المنظمات الحكومية وغير الحكومية العامة والخاصة على حد سواء دوراً حيوياً في ضمان أن تكون نصوص الدستور الغذائي بأعلى جودة ممكنة وأن ترتكز إلى أسس علمية سليمة. وتساهم الأجهزة الفنية المتخصصة والصناعة وجمعيات المستهلكين في عملية وضع المواصفات بروح تتسم بالانفتاح والتعاون والشفافية. ويمكن للمنظمات الحكومية
وغير الحكومية الدولية أن تقدم طلبًا للحصول على صفة مراقب في الدستور الغذائي من أجل المشاركة وتقديم آرائها في كل مرحلة من مراحل وضع المواصفات. ويُعتبر القرار النهائي بشأن اعتماد نص حقاً من الحقوق الحصرية للأعضاء فقط.

وإن اجتماعات الدستور الغذائي متاحة للعموم: فلطالما تمّ تسجيل هذه الاجتماعات صوتياً وأصبحت اليوم تبثّ مباشرة على شبكة الإنترنت مباشرة. ويمكن للعموم وللصحافة حضوراجتماعات الهيئة.

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي
تعتبر اللجنة التنفيذية الجهاز الوحيد التابع للدستور الغذائي الذي تكون المشاركة فيه محدودة ودوراته ليست متاحة للعموم. إلا أنه يتم تسجيل دوراته صوتياً وتحمّل هذه التسجيلات على موقع الدستور الغذائي لضمان الشفافية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من رئيس الهيئة ونواب الرئيس وسبعة أعضاء يتم انتخابهم على أساس جغرافي (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ) فضلاً عن ستة منسقين إقليميين (أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وجنوب غرب المحيط الهادئ).

وتقدّم اللجنة التنفيذية اقتراحات إلى الهيئة بشأن التوجه العام لعمل الهيئة والتخطيط الاستراتيجي له وبرمجته.

كما تقوم هذه اللجنة بدراسة المشاكل الخاصة وتساعد في إدارة برنامج الهيئة لوضع المواصفات من خلال إجراء استعراض تقييمي لاقتراحات عمل جديدة ورصد التقدم المحرز في بلورة المواصفات.

إجراءات وضع مواصفات الدستور الغذائي

لقد تم تصميم إجراءات وضع مواصفات الدستور الغذائي التي تعرف أيضاً بـ «مراحل إجراءات الدستور الغذائي» من أجل عقد مشاورات مع عدد كبير من أصحاب المصلحة وتشمل هذه الإجراءات أيضاً إجراءات أخرى للحالات المستعجلة تسمح بوضع المواصفات الطارئة ضمن فترة عام واحد.

- تبدأ مواصفة جديدة للدستور الغذائي رحلتها على شكل وثيقة للمناقشة في الهيئة أو في جهاز فرعي للدستور الغذائي. وقد يقدّم أي وفد (عضو أو مراقب) وثائق للمناقشة. ويمكن لعضو من أعضاء الهيئة أو جهاز فرعي من أن يقدم اقتراحًا رسميًا لوضع مواصفة (وثيقة مشروع) من خلال قيام أحد أعضاء الهيئة أو جهاز فرعي بشكل مفصل بتوضيح الحاجة التي تدعو إلى وضع هذه المواصفة مع تحديد الإطار الزمني للعمل وأولويتها النسبية.

- وتقرر الهيئة إذا ما كانت ستضع هذه المواصفة بناء على استعراض تقييمي لوثيقة المشروع تجريه اللجنة التنفيذية. ولقد تم وضع «معايير تحديد أولويات العمل» لمساعدة الهيئة أو اللجنة التنفيذية في عملية صنع القرار وفي انتقاء الجهاز الفرعي الذي سيكون مسؤولاً عن متابعة المواصفة في جميع مراحل بلورتها. وقد يتم إنشاء جهاز فرعي جديد – يكون عادة فريق مهام متخصص - إذا لزم الأمر. (الخطوة 1)

- تقوم الأمانة بالترتيبات اللازمة لإعداد اقتراح مشروع مواصفة (عادة من خلال مجموعات العمل الإلكترونية أو مجموعات الصياغة)
(الخطوة 2) وتعممه على الأعضاء والمراقبين لتقديم تعليقاتهم: وتجري هذه العملية حالياً من خلال نظام تعليقات إلكتروني تابع للدستور الغذائي – وهو نظام على شبكة الإنترنت تم تصميمه خصيصاً لتيسير المشاركة على نطاق واسع وبصورة فعالة (الخطوة 3).

- ينظر الجهاز الفرعي ذو الصلة في التعليقات (الخطوة 4) وقد يقدّم النص إلى الهيئة باعتباره مشروعَ مواصفة (الخطوة 5). وقد يتعيّن أيضًا تقديم مشروع المواصفة هذا إلى لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوسيم أو النظافة أو المواد المضافة أو الملوثات أو أساليب التحليل لتقدم بدورها أية مشورة خاصة ضمن مجال اختصاصها.

- ويحظى الأعضاء والمراقبون على فرصة أخرى لتقديم تعليقاتهم على مشروع المواصفة (الخطوة 6). ويقوم الجهاز المسؤول عن هذا العمل بالنظر في هذه التعليقات وبإجراء التعديلات النهائية (الخطوة 7).

- تستغرق عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي حوالي 4.2 سنوات كمعدل. وما إن تعتمد الهيئة هذه المواصفة، تصبح جزءاً من الدستور الغذائي (الخطوة 8).

عملية تحديث الدستور الغذائي بشكل مستمرّ

تلتزم هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية بتحديث مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة بشكل مستمر لتكون متسقة مع المعارف العلمية الحالية ومن أجل تلبية احتياجات الأعضاء.
ولقد باتت معظم البلدان تستوجب مواصفات أقل تشددًا – خاصة في ما يتعلّق بالسلع الأساسية – مقارنة بعدد المواصفات التي تم وضعها في سبعينات وثمانينات القرن الماضي. وتواصل الهيئة مواكبة هذه

التغييرات وتقوم بتعزيز عدد كبير من مواصفاتها التفصيلية القديمة وتحويلها إلى مواصفات جديدة عامّة أكثر أو ضمن مجموعات. ويساهم هذا النهج في توسيع نطاق التغطية ويسمح بالابتكار في عملية تطوير منتجات غذائية جديدة.
وتعزز عملية الاستعراض والتجديد هذه القواعد العلمية من أجل ضمان حماية المستهلك.

وتتّبع عملية تنقيح أو تعزيز هذه المواصفات العملية المعتمدة في الإعداد الأولي لأي مواصفة.

الأجهزة الفرعية

ترفع جميع الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي تقاريرها إلى الهيئة وتعقد اجتماعات لها كلّ سنة أو سنتين وفق الحاجة.

وتقوم **لجان الدستور الغذائي** بما فيها فرق المهام الحكومية الدولية المخصصة المعنية بإعداد مشاريع المواصفات لترفعها إلى الهيئة في وقت لاحق. ويستضيف بلد عضو هذه اللجان ويتكفّل بتكاليفها التشغيلية وبإدارتها وبتعيين رئيس لها. ونادراً ما يتم تغيير البلد الذي يستضيف أي لجنة من لجان الدستور الغذائي بالرغم من أن تعيين البلدان المضيفة يشكل بنداً دائماً على جدول أعمال الهيئة.

وتتناول لجان الدستور الغذائي وفرق المهام مواضيع عامة أو سلع أساسية محددة.

وتختلف **فرق المهام الحكومية الدولية المخصصة** عن لجان الدستور الغذائي إذ يتم إنشاء هذه الفرق لتحقيق غاية محددة وواضحة خلال فترة زمنية معينة.

أمّا **اللجان المعنية بالمواضيع العامة** – وتسمى أيضاً «اللجان الأفقية» – فتقوم بتطوير مفاهيم ومبادئ مشتركة تطبق على الأغذية بشكل عام أو على أغذية معينة أو على مجموعات من الأغذية فضلاً عن إقرار الأحكام ذات الصلة في مواصفات الدستور الغذائي السلعية أو استعراضها وتقوم بالاستناد إلى مشورة الأجهزة العلمية المتخصصة بوضع توصيات رئيسية تتعلّق بصحة المستهلك وسلامته.

اللجان السلعية
تتحمل اللجان السلعية - وتعرف أحياناً باللجان العامودية- مسؤولية وضع مواصفات أغذية محددة أو فئات من الأغذية.

أمّا لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فهي تسمح للأقاليم أو لمجموعة من الدول أن تنسّق الأنشطة الخاصة بالمواصفات الغذائية في إقليمها، بما في ذلك بلورة مواصفات إقليمية. وتجتمع لجان التنسيق مرّة كل عامين ويمكن للبلد العضو المسؤول عن التنسيق الإقليمي البقاء في منصبه لولايتين فقط، تكون مدة كل منهما عامين.

إدارة الدستور الغذائي

تتولى **أمانة هيئة الدستور الغذائي** التي يستضيفها المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، إيطاليا التنسيق والاتصال بالنسبة إلى كامل مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الدستور الغذائي.

وتحت التوجيه العام لأمين الدستور الغذائي ومسؤول رفيع المستوى معيّن من قبل المديرَين العامَين للمنظمتين، تتكون الأمانة من فريق صغير من الموظفين الفنيين والتقنيين ومن فريق للدعم.

ويُعتبر الموظفون المختصون بالمواصفات الغذائية للدستور الغذائي مسؤولين عن إعداد المعلومات الصادرة عن لجان الدستور الغذائي وإدارتها وتوزيعها على الأعضاء والمراقبين بشأن مسائل كمشاريع المواصفات المقترحة ومراجعة النصوص ونشر تقارير اللجان. ويُعتبر الموظفون المختصون بالمواصفات الغذائية أخصائيين دوليين يتمتعون بخلفيات متنوعة ومتعددة الاختصاصات في مجالات مثل الرقابة على سلامة الأغذية أو الصحة العامة أو وضع المواصفات أو التكنولوجيا الغذائية أو الكيمياء أو الميكروبيولوجيا أو الطب البيطري.

وتتولى أمانة الدستور الغذائي أيضًا إدارة تنسيق العمل بين اللجان، وترصد بصورة مستمرة تخطيط أعمال اللجان الناشطة والتي علّقت أعمالها على حد سواء، وتضمن الحفاظ على صلة نصوص الدستور الغذائي بالمعارف العلمية الحالية وعلى اتساقها معها. ويتولى بشكل كامل الموظفون الذين توجد مقارهم في روما إدارة وخدمة اجتماعات هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية.

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

تُعتبر المنظمتان اللتان أسستا الدستور الغذائي مسؤولتين عن إدارة عمل برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالتنسيق الوثيق مع أمانة الدستور الغذائي بشأن جميع المسائل المتعلّقة بعمل البرنامج فضلاً عن ضمان حصول الدستور الغذائي على الخبرة والدعم في المجالات التشغيلية والفنية بدءاً من التغذية وسلامة الأغذية وصولاً إلى التواصل والخدمات القانونية.

الأمانات المضيفة الوطنية

تتم استضافة معظم الأجهزة الفرعية وتحصل على الدعم المالي والخدمات من قبل حكومات الدول الأعضاء. وتقدّم هذه الأجهزة مساهمة عينية هائلة لعمل الدستور الغذائي. وتشترك حكومات الدول الأعضاء باستضافة الاجتماعات التي غالبًا ما تعقد في البلدان النامية من أجل تعزيز التوعية على عمل الدستور الغذائي والمشاركة فيه على حد سواء. وتنسّق أمانة الدستور الغذائي الأنشطة وتشرف على عمليات هذه اللجان.

جهات الاتصال للدستور الغذائي

يعين كل بلد من البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي جهة اتصال للدستور الغذائي وتكون عادة أحد المسؤولين في الوزارة الحكومية المختصة بإدارة الأغذية. وتعمل جهة الاتصال للدستور الغذائي كصلة وصل بين أمانة الدستور الغذائي والبلد العضو من أجل تنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة على المستوى الوطني. وتعمل جهة الاتصال هذه كصلة وصل مع منتجي الأغذية والمستهلكين والتجار وجميع الأطراف المعنية من أجل ضمان حصول حكومتها على توازن سليم بين السياسات والمشورة الفنية التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتصلة بعمل الدستور الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم عدّة دول بإنشاء لجان وطنية معنية بالدستور الغذائي للمساهمة في التنسيق.

وقد اضطلعت جهات الاتصال للدستور الغذائي في السنوات الأخيرة بمسؤوليات جديدة لدعم هدف أمانة الدستور الغذائي بتقديم مزيد من الخدمات للأعضاء على شبكة الإنترنت مثل نظام التسجيل الإلكتروني ونظام التعليقات الإلكتروني ومنصات لمجموعات العمل الإلكترونية.

رؤساء الدستور الغذائي ونوّابهم

تشكّل مجموعة رؤساء الدستور الغذائي ونوابهم مجموعة غير رسمية تتضمن رئيس الهيئة المعين ونوابه إلى جانب رؤساء لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والبالغ عددهم ستة (تعيّن كلا منهم اللجنة المختصة) فضلاً عن رؤساء اللجان الفنية وفرق المهام التابعة للدستور الغذائي (تعينهم الحكومة المضيفة لكل منها). وتدعو أمانة الدستور الغذائي هذه المجموعة على الأقل مرّتين كل سنة لمناقشة وتبادل الممارسات الفضلى المرتبطة بالاضطلاع بعمل اللجان وتيسير النقاش والتوصل إلى توافق في الآراء. ¶

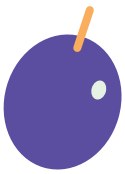

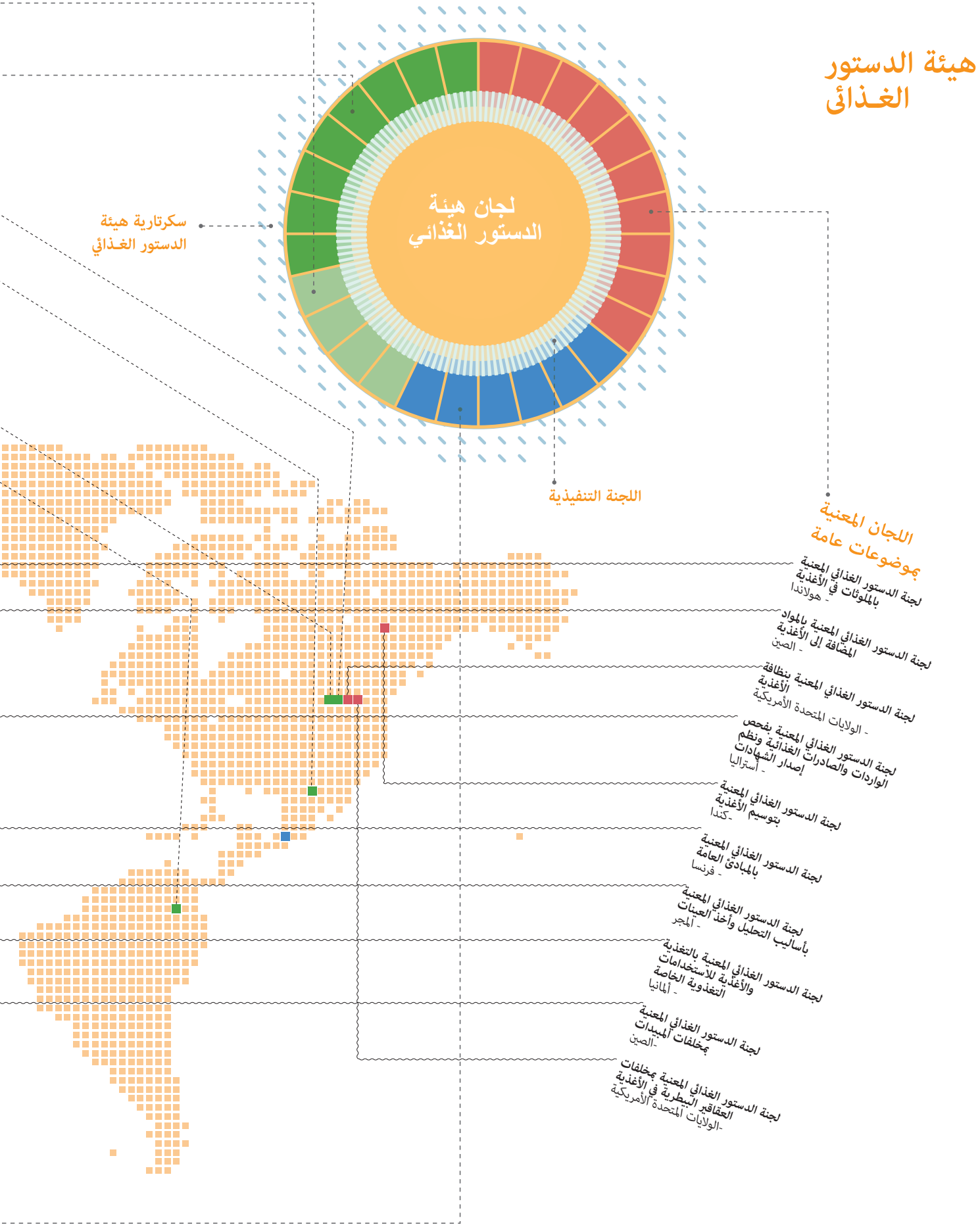
هيئة الدستور الغـذائى
لجان هيئة الدستور الغذائي
سكرتارية هيئة الدستور الغـذائي
اللجنة التنفيذية
اللجان المعنية بموضوعات عامة
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية ـ هولاندا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ـ الصين
لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ـ الولايات المتحدة الأمريكية
لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات ـ أستراليا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية ـ كندا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة ـ فرنسا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات ـ المجر
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة ـ ألمانيا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات ـ الصين
لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية ـ الولايات المتحدة الأمريكية

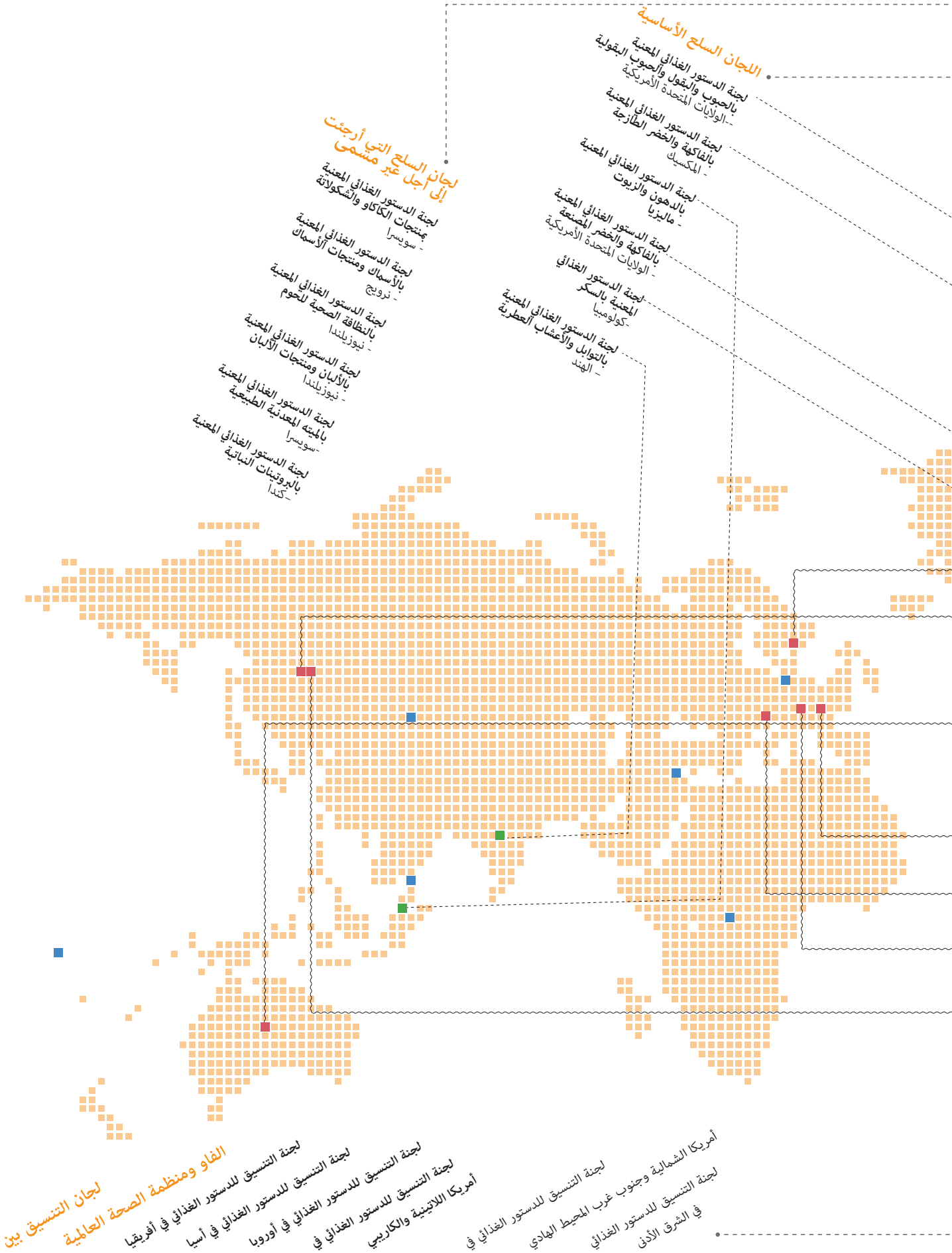
اللجان السلع الأساسية
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالحبوب والبقول والحبوب البقولية - الولايات المتحدة الأمريكية
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر الطازجة - المكسيك
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت - ماليزيا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة - الولايات المتحدة الأمريكية
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالسكر - كولومبيا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتوابل والأعشاب العطرية - الهند
لجان السلع التي أرجئت إلى أجل غير مسمى
لجنة الدستور الغذائي المعنية بمنتجات الكاكاو والشكولاتة - سويسرا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات الأسماك - نرويج
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالنظافة الصحية للحوم - نيوزيلندا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان - نيوزيلندا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمياه المعدنية الطبيعية - سويسرا
لجنة الدستور الغذائي المعنية بالبروتينات النباتية - كندا
لجان التنسيق بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أفريقيا
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في آسيا
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أوروبا
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والكاريبي
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي
لجنة التنسيق للدستور الغذائي في الشرق الأدنى

”من الضروري أن تستند
المواصفات الغذائية
والخطوط التوجيهية
والتوصيات الأخرى
التي تضعها
هيئة الدستورالغذائي
إلى مبدأ التحليل العلمي السليم“.

-البيان الأول للمبادئ المتعلقة بدور العلوم
في عملية صنع القرارات في هيئة الدستور الغذائي.

05. الدستور الغذائي والعلوم

المبادئ العلمية لوضع المواصفات

تشكل الأدلة العلمية الصحيحة أساس مواصفات الدستور الغذائي. وقام خبراء وأخصائيون في عدد كبير من الاختصاصات بالمساهمة في كل جانب من جوانب الدستور الغذائي للحرص على أن تستوفي المواصفات الغذائية الموجودة فيه الأسس العلمية الأشد صرامة. ويمكن القول إن عمل هيئة الدستور الغذائي قد أتاح جهة اتصال مسؤولة عن البحوث والتحقيقات العلمية المتصلة بالأغذية: فقد شكّلت الهيئة وأجهزتها الاستشارية المختصة منتدى دولياً هاماً لتبادل المعلومات العلمية بشأن الأغذية.

وفي عام 1995، اعتمدت الهيئة أربعة بيانات للمبادئ المتعلقة بدور العلوم في عملية صنع القرارات في هيئة الدستور الغذائي ومدى أخذ عوامل أخرى في الاعتبار. ولقد استكملت هذه المبادئ ببيانات المبادئ المتعلقة بدور تقييم المخاطر على سلامة الأغذية (1997) ومعايير مراعاة العوامل الأخرى المشار إليها في البيان الثاني للمبادئ (2001).

واعتمدت الهيئة في عام 2003 مبادئ العمل الشاملة لتحليل المخاطر المتعلقة بالتطبيق في إطار الدستور الغذائي. وتمّت صياغة نص مشابه يستند إلى هذه المبادئ لتستخدمه الحكومات (الوثيقة CAC/GL 62-2007).

المبادئ الأساسية لبلورة المشورة العلمية

الامتياز

استخدام الخبرات المعترف بها دولياً ودعمها من خلال إنشاء منصة للمناقشات العلمية العالمية المستندة إلى الممارسات الفضلى لوضع التوجيهات.

الاستقلالية

يساهم الخبراء بصفتهم الشخصية وليس بالنيابة عن أية حكومة أو مؤسسة ويتعين عليهم أن يصرّحوا عن أي تضارب في المصالح.

الشفافية

تضمن الإجراءات والأساليب فهم جميع الأطراف المعنية لعمليات بلورة المشورة العلمية وإمكانية الوصول إلى التقارير والتقديرات والتقييمات الخاصة بالسلامة فضلاً عن معلومات أساسية أخرى.

الطابع العالمي

دعيت جميع المؤسسات والأطراف المعنية في جميع أنحاءالعالم إلى جعل بياناتها متوفرة من أجل تيسير الوصول إلى قاعدة البيانات العلمية الواسعة النطاق والتي تعتبر ضرورية لأنشطة وضع المواصفات– وتسعى الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ من أجل دعم هذا المبدأ إلى «زيادة المدخلات العلمية من البلدان النامية» ضمن جملة أمور أخرى.

أجهزة الخبراء والاستشارات

أعطت عملية بلورة الدستور الغذائي زخماً للنشاط في ميادين كيمياء الأغذية وتكنولوجيا الأغذية وميكروبيولوجيا الأغذية والفطريات ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية فيها. ويتم الاضطلاع بالكثير من العمل على شكل دراسات تعاونية بين العلماء الأفراد والمختبرات والمؤسسات والجامعات واللجان المختصة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمشاورات التابعة لها.

وتُعتبر أجهزة الخبراء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاجتماعات ذات الصلة مستقلة عن الهيئة وأجهزتها الفرعية، بحيث أنّ عملها يساهم بشكل كبير في المصداقية العلمية لعمل الهيئة. ويلتزم الدستور الغذائي بصرامة بمبدأ ضمان استقلالية المشورة العلمية عن الحقائق العملية الخاصة بإدارة المخاطر.

انتقاء الخبرات العالمية

تعتبر عضوية مشاورات الخبراء مهمة بشكل حاسم. إذ تعتمد أي استنتاجات وتوصيات إلى حد بعيد على موضوعية الأعضاء الذين يصيغونها ومهاراتهم العلمية واختصاصهم بشكل عام.
ولهذا السبب، تعطى أهمية كبيرة لعملية انتقاء الخبراء المدعوين إلى المشاركة من خلال اتباع إجراءات تسعى إلى ضمان امتياز المشورة التي تقدّمها اللجان العلمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واستقلاليتها وشفافيتها. ويجب أن يكون الخبراء من الأخصائيين البارزين في مجالات اختصاصهم ويتحلون بالحياد وبموضوعية أحكامهم التي لا تقبل الشكّ.

كما يجب أن يكون تعيينهم مبنيًّا على قدراتهم الخاصة وليس على كونهم يمثلون حكومة أو منظمة
أو مؤسسة ما، ولذلك تكون المدخلات التي يقدمونها خاصة بهم وحدهم. وبالإضافة إلى ذلك يطلب منهم التصريح عن أي حالة من المحتمل أن يكون فيها تضارب للمصالح تتعلّق بأي من المواد التي سيقيمونها. وتتم دعوة الخبراء إلى تقديم طلباتهم من خلال «الدعوة إلى مشاركة الخبراء» ويخضعون بعد ذلك إلى عملية انتقاء صارمة لإدراجهم على القوائم الخاصة بالخبراء. وتشجّع هذه الدعوة جميع الخبراء من جميع أنحاء العالم وبالأخص من البلدان النامية على تقديم طلباتهم.

المشورة العلمية

لقد قامت مجموعتان من الخبراء - هما الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات ولجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية- لسنوات عديدة بإنتاج بيانات حائزة على تأييد دولي واسع استخدمتها الحكومات والصناعة ومراكز البحوث في جميع أنحاء العالم. وتستند التقديرات والتقييمات التي تؤديها هتان المجموعتان في مجال السلامة إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة إذ تجمعان مدخلات من عدة مصادر مرجعية وتنتجان مطبوعات تعتبر أعمالاً مرجعية دولية.
وكان اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية قد باشر عمله في عام 2000 بهدف تحسين استخدام تقييم المخاطر الميكروبيولوجية باعتباره أساساً علمياً لقرارات إدارة المخاطر المتصلة بالمخاطر الميكروبيولوجية في الأغذية. وتوفّر التقديرات والمشورة الأخرى التابعة لهذا التقدير الأساس العلمي لوضع مواصفات الدستور الغذائي، ومدونات ممارسات النظافة والخطوط التوجيهية الأخرى في مجال نظافة الأغذية.

أمّا اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية فتم تأسيسها في عام 2010 على نموذج اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية. وتعمل اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية على تعزيز دور المنظمتين المتمثل في تقديم المشورة العلمية في مجال التغذية إلى الدول الأعضاء والأجهزة مثل هيئة الدستور الغذائي ولا سيما لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة. وتعقد اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية بناء على طلب محدد من جانب لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، أو من جهاز آخر من أجهزة الدستور الغذائي. وتقوم أمانة اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية بتحديد الخبراء العالميين المعنيين وبدعوتهم إلى حضور اجتماع تتم فيه مراجعة الأدلة وتقييمها ورفع تقييم موضوعي إلى الدستور الغذائي من أجل تمكين عملياته الخاصة بإدارة المخاطر على وضع مواصفات غذائية عالمية تحمي الصحة وتشمل الجانب التجاري.

أجهزة الخبراء الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

1955

تم إنشاء لجنة الخبراء المشتركة بين المنظمتين المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية في عام 1955 للنظر في الجوانب الكيميائية والسميّة وغيرها من الجوانب المتعلقة بالملوثات وبمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية التي يتناولها الإنسان. وتحدد لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية المواد المضافة إلى الأغذية والملوثات ومخلفات العقاقير البيطرية التي يجب أن تُعطى الأولوية في التقييم مع إحالتها إلى لجنة الخبراء المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لتقوم بتقييمها قبل إدخالها في مواصفات الدستور الغذائي.

1963

بدأ الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات عمله
في عام 1963 استناداً إلى قرار ينص على أنه يتعين على هيئة الدستور الغذائي أن توصي بالحدود القصوى لمستوى مخلفات المبيدات والملوثات البيئية في منتجات غذائية محددة من أجل ضمان سلامة الأغذية التي تتضمن هذه المخلفات. كما اتخذ قرار بأنه يتعين على الاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات أن يوصي بأساليب للتحليل ولأخذ العينات. ويتعاون الاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات بشكل وثيق مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات. وتحدد هذه اللجنة المواد التي يجب أن تُعطى الأولوية في التقييم. وبعد إجراء الاجتماع المشترك بين المنظمتين بشأن مخلفات المبيدات تقييمه، تناقش لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات الحدود القصوى لمستوى مخلفات المبيدات الموصى بها وإذا تمت الموافقة عليها ترسلها إلى الهيئة لاعتمادها.

2000

باشر اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية عمله عام 2000، بهدف بلورة المشورة بشأن النواحي الميكروبيولوجية لسلامة الأغذية وتقديمها إلى هيئة الدستور الغذائي. وإلى جانب تقييم المخاطر، يقوم اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية بتنمية التوجيهات في مجالات ذات صلة مثل جمع البيانات وتطبيق تقييم المخاطر.
وهو يعمل بشكل وثيق مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية كما أنه قدّم المشورة أيضاً إلى لجان أخرى من لجان الدستور الغذائي كاللجنة المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية.

2010

تم إنشاء اجتماعات الخبراء المشتركة بشأن التغذية في عام 2010 بهدف تعزيز دور منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال تقديم المشورة العلمية في مجال التغذية إلى الدول الأعضاء والأجهزة بما فيها هيئة الدستور الغذائي وتستند هذه المشورة العلمية بشكل كبير إلى تحديد القيم المرجعية للمغذيات، خاصة من خلال عمل لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

قد ينظر الدستور الغذائي أيضاً في المشورة العلمية **لمجموعة الخبراء الاستشارية المعنية بالتوجيهات التغذوية** في منظمة الصحة العالمية التي تمّ تأسيسها في عام 2010 بناء على طلب جمعية الصحة العالمية في دورتها الثالثة والستين «لتعزيز قاعدة الأدلة بشأن إجراءات التغذية الفعالة والآمنة للتصدي لآثار العبء المزدوج لسوء التغذية على الصحة العامة». ويتضمن عمل مجموعة الخبراء الاستشارية المعنية بالتوجيهات التغذوية تحديث الأهداف الغذائية للوقاية من السمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي والخطوط التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن السكريات والأحماض الدهنية.

وتعتبر مرونة علاقة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في المواضيع العلمية من نقاط القوة التي تتسم بها هذه العلاقة. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في السنوات الأخيرة مشاورات علمية للخبراء حول مجموعة واسعة من القضايا؛ ولم تفض جميعها إلى وضع مواصفات جديدة للدستور الغذائي، إذ قد تكمن أحياناً أفضل طرق لإدارة المخاطر على سلامة الأغذية في وسائل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المشورة بشأن كيفية استخدام وسائل بديلة لإدارة المخاطر.

المجتمع العلمي الأوسع نطاقاً

لا يعتمد الدستور الغذائي فقط على منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية باعتبارهما مصدرين للامتياز العلمي. فيشجّع الدستور الغذائي منظمات حكومية دولية أخرى تقوم على أسس علمية على المساهمة في النظام العلمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. كما توفّر **الوكالة الدولية للطاقة الذرية المشورة والدعم** على مستوى تلوث الأغذية بالنويدات المشعة ومعالجة الأغذية بالإشعاع. وكذلك تقدّم **المنظمة العالمية لصحة الحيوان** المشورة بشأن صحة الحيوانات وأمراض الحيوانات التي تصيب الإنسان والروابط بين صحة الحيوانات وسلامة الأغذية.

ولا يتم تقديم المشورة العلمية مجاناً. وبالرغم من أن الخبراء الذين تم اختيارهم يعملون مجاناً، تعتبر اجتماعات الأجهزة العلمية مكلفة. ولقد انخفض تمويل المشورة العلمية في السنوات الأخيرة مما أثر على قدرة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على عقد مشاورات للخبراء تعتبر ضرورية لتقديم المشورة التي يطلبها الدستور الغذائي والدول الأعضاء. وبالتالي، أعيقت قدرة الدستور الغذائي على إحراز تقدم في بعض عمليات وضع المواصفات الخاصة به لأن المدخلات العلمية الممولة والمدعومة بشكل مناسب تعتبر القوة الدافعة لجزء كبير من عمل الدستور الغذائي. وهناك مناقشات جارية حاليًا بهدف إيجاد طرق جديدة لضمان توفّر المشورة العلمية بشكل مستدام.

تتمثل الأولوية القصوى
لهيئة الدستور الغذائي
في حماية صحة
المستهلكين

06. الدستور الغذائي والمستهلكين

التزام لمصلحة المستهلكين

اتّخذت هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية منذ تأسيسها من حماية المستهلك أولوية قصوى لها في صياغة المواصفات الغذائية وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بها.

واعترفت أجهزة أخرى للأمم المتحدة بأهمية حماية المستهلك. كما أدّى قرار اعتمدته الجمعية العامة في عام 1985 إلى بلورة الخطوط التوجيهية لحماية المستهلك التي صدرت في عام 1986 وأكدت أن الأغذية تعتبر إحدى الأولويات الثلاث التي تشكل قلقاً أساسياً على صحة المستهلكين وسلّطت الضوء على دور الدستور الغذائي باعتباره نقطة مرجعية لحماية المستهلك في ما يتعلّق بالأغذية.

وأوصى المؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بالمواصفات الغذائية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية الذي تمّ تنظيمه بالتعاون مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام 1991 بضرورة استمرار مشاركة المستهلك وتعزيزها في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالأغذية على المستويين الوطني والدولي.

لضمان فعالية التوسيم التغذوي:

«في تزويد المستهلك بمعلومات عن غذاء معين بحيث يتسنى له القيام باختيار حكيم».

غرض الخطوط التوجيهية
لهيئة الدستور الغذائي
بشأن التوسيم الغذائي

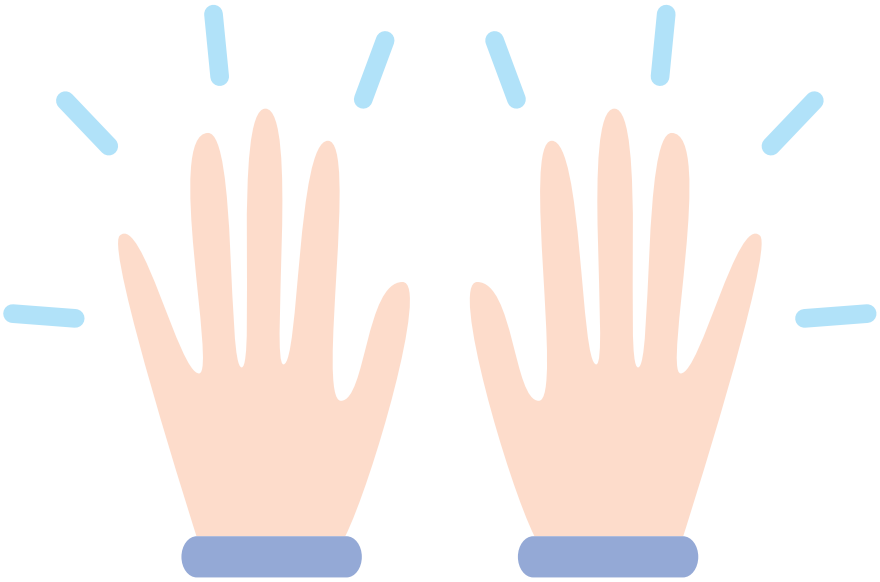

أوصى المؤتمر الدولي الأول المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بالتغذية والذي عقد عام 1992 بضرورة حماية المستهلك من خلال تحسين جودة الأغذية وسلامتها وحدد تدابير يجب اتباعها لتحقيق هذه التوصية.

وأجرت منظمة الأغذية والزراعة في عام 1993 مشاورة للخبراء بشأن إدخال مصالح المستهلك في الرقابة على الأغذية. وتهدف هذه المشاورة إلى تقديم التوجيهات والمساعدة إلى البلدان التي تعتبر في المراحل الأولى من إدخال مصالح المستهلك في نظم الرقابة على الأغذية الخاصة بها فضلاً عن تحسين عمليات مماثلة في البلدان التي سبق وأدخلت مصالح المستهلك في نظم الرقابة على الأغذية الخاصة بها.

وعقد مؤتمر دولي ثانٍ مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معني بالتغذية في روما في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 وركّز على توجيه الاهتمام العالمي إلى ضرورة معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله. وأعاد المؤتمر التأكيد على التزامات المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية ومؤتمري القمة العالميين للأغذية اللذين عقدا في عامي 1996 و2002 والتزامات مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي الذي عقد في عام 2009. ووضع المؤتمر إعلاناً بشأن التغذية وإطار عمل طوعي لتوجيه عملية تنفيذ هذه الالتزامات.

المواصفات السلعية الغذائية

يعكس نمط الدستور الغذائي المعتمد للمواصفات السلعية مهمّة الدستور الغذائي المزدوجة بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في التجارة بالأغذية. لذلك يجب أن تكون سلامة المنتجات (مثلاً الإشارات المرجعية إلى المواصفات العامة) وجودتها (المكونات الأساسية والجودة) مقبولة. كما يجب ألا يشكّل التوسيم وسيلة تضلل المستهلكين بل أن يكون وسيلة تؤكد لهم بأن الغذاء المعني يتوافق مع توقعاتهم ويوفّر جميع المعلومات ذات الصلة التي يحتاجونها لاستخدام المنتج بشكل جيد. ويتضمن الدستور الغذائي أكثر من 200 مواصفة يمكن تطبيقها على كل غذاء من الأغذية أو على مجموعات من الأغذية.

تقدّم مدونات ممارسات النظافة التوجيهات الخاصة بإنتاج الأغذية لضمان سلامة الأغذية وملاءمتها للاستهلاك من أجل حماية صحة المستهلكين.

المواصفات العامة والمبادئ والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات

تنطبق المواصفات العامة للدستور الغذائي والخطوط التوجيهية والمدونات التابعة له على جميع الأغذية بالرغم من عدم وجود مواصفات محددة للدستور الغذائي تختص بسلعة أساسية معينة.

وتهدف المواصفة العامة المتعلقة بتوسيم الأغذية المعبأة مسبقاً والخطوط التوجيهية ذات الصلة إلى ضمان الممارسات النزيهة في التجارة بالأغذية مع تقديم توجيهات أيضًا للمستهلكين في عملية اختيار المنتجات.

وتهدف المواصفات العامة الخاصة بنظافة الأغذية والمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات والسموم في الأغذية ومعالجة الأغذية بالإشعاع إلى جانب الحدود القصوى لمخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية إلى حماية صحة المستهلك.

وتمّ وضع مبادئ عامة أخرى لاستخدام المواد المضافة إلى الأغذية ولنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات ولإضافة المغذيات الأساسية إلى الأغذية.

وتقدم مدونات ممارسات الدستور الغذائي التوجيهات حول كيفية إنتاج و/أو مناولة و/أو تجهيز الأغذية بطريقة آمنة ومناسبة للاستهلاك البشري. وتعتبر المبادئ العامة لنظافة الأغذية بالغة الأهمية لحماية المستهلكين إذ أنها ترسي أساسًا ثابتًا لضمان سلامة الأغذية وتتبع السلسلة الغذائية من مرحلة الإنتاج الأولي إلى مرحلة الاستهلاك

الأخيرة مع التشديد على الرقابة على النظافة الضرورية في كلّ مرحلة من المراحل. وبذلك، تكون هذه المبادئ قد ساهمت يوميًا في إنقاذ الأرواح بدءاً من المزرعة ووصولاً إلى المائدة. وتهدف مدونات أخرى إلى توفير توجيهات محددة لحماية مجموعات معيّنة من الأغذية من الملوثات الميكروبيولوجية أو الكيميائية أو الناتجة عن المعادن الثقيلة.

الشواغل المستجدة للمستهلكين

أدّت عولمة التجارة بالأغذية إلى زيادة ملحوظة في احتمال عبور الأمراض المنقولة عبر الأغذية الحدود الوطنية. والأمر مماثل في ما يتعلق بالأشكال الحديثة للتواصل العالمي كشبكة الإنترنت على سبيل المثال التي تؤدي إلى نشر المعلومات المسيئة – والمعلومات غير الصحيحة – بشكل سريع جداً.

يجب أن يتمتع الدستور الغذائي بالقدرة على الاستجابة بشكل مناسب لهذه الحالات لكي لا تتعرض الثقة في الإمدادات الغذائية إلى أي خطر. ويتمثل الهدف الأول من أهداف الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014 - 2019 بـ» وضع مواصفات غذائية دولية تعالج القضايا الغذائية الراهنة والمستجدة».
وكان الدستور الغذائي في الطليعة في عملية تحديد ومعالجة القضايا الغذائية المستجدة. وأدت شواغل المستهلكين على أثر أزمة الاعتلال المخي الاسفنجي لدى الأبقار (جنون البقر) على سبيل المثال في أوائل تسعينات القرن الماضي إلى تولي الدستور الغذائي معالجة مسألة سلامة أعلاف الحيوانات المنتجة للأغذية. وتخطت الهيئة حدود الاستجابة الفورية للأزمة من خلال إصدار مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات الناتجة عن هذه الأزمة والتي تتناول جميع النواحي ذات الصلة بصحة الحيوانات والبيئة. وتسري مدونة الممارسات المذكورة على إنتاج واستخدام جميع المواد المخصصة لعلف الحيوانات ومكونات العلف على جميع المستويات، سواء تم إنتاجها صناعيا أو في مزرعة. وتتضمن أيضا مسألة الرعي أو التغذية في المراعي المفتوحة وإنتاج المحاصيل العلفية وتربية الأحياء المائية. وتربط الدستور الغذائي بالمنظمة العالمية لصحة الحيوان علاقة وثيقة نظراً إلى الرابط القوي بين صحة الحيوان وسلامة الأغذية، بالرغم من اختلاف مهامهما وتداخل مجالات اهتمامهما.

وتمّ وضع مبادئ الدستور الغذائي بشأن تحليل مخاطر الأغذية المستمدة من التكنولوجيا الأحيائية الحديثة من أجل توجيه تقييم سلامة الأغذية قبل وصولها إلى الأسواق على أساس كل حالة على حدة. وتوفر هذه المبادئ عملية رصد تجرى بعد طرح الغذاء في الأسواق لمعرفة آثاره المحتملة على صحة المستهلك والآثار التغذوية التي قد تنتج عنه. وتقوم وثيقتان مفصلتان للخطوط التوجيهية بشأن إجراء عمليات تقييم السلامة، الأولى للأغذية من النباتات المحوّرة وراثيًا والثانية للأغذية من الكائنات الدقيقة المحورة وراثيًا بالتطرق إلى الآثار المقصودة للتحوير الوراثي وغير المقصودة إلى جانب تقدير الحساسية المحتملة. وساعدت الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي على تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الأحيائية.
وتتضمن أمثلة أخرى عن الخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات: الخطوط التوجيهية لمكافحة بكتيريا الضمات الجينية والسالمونيلا في لحوم الدجاج ومدونة الممارسات المعنية بتخفيض نسبة الأكريلاميد في الأغذية ومدونة الممارسات المعنية بالوقاية من التلوث بكاربامات الإثيل في قطارة الفاكهة المنوّاة ومدونة الممارسات المعنية بمكافحة الحشائش ومنع وتقليل تلوث الأغذية والأعلاف بالبيروليزدين.

مشاركة المستهلك

لقد رحّب الدستور الغذائي منذ تأسيسه بمشاركة المستهلكين المتمثلة بإرسال منظماتهم ممثلين عنها إلى دورات الدستور الغذائي منذ عام 1965. وشكّل إشراك المستهلكين في عمل الهيئة موضوع مناقشات صريحة داخل الهيئة. ولقد كانت مشاركة المستهلكين في صنع القرارات المتعلقة بالمواصفات الغذائية وبرنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على سبيل المثال من البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة العشرين للهيئة التي وافقت على ضرورة متابعة العمل بالتعاون الوثيق مع منظمات المستهلكين.

وتعتبر قدرة الهيئة على إشراك المستهلكين بصورة مباشرة في عملية وضع المواصفات والأعمال ذات الصلة محدودة بسبب طبيعتها كجهاز حكومي. ولهذا السبب، دعت الهيئة في دورتها العشرين الحكومات إلى إشراك المستهلكين بصورة فعالة أكثر في عملية صنع القرارات على المستوى الوطني، *مذكّرة بأنه قد «واصلت الهيئة إشراك مصالح المستهلكين في عملها مع الاعتراف بأنه يمكن للمستهلكين [تقديم] مدخلات ذات قيمة وفعالية أكبر على المستوى الوطني».*

المعلومات الموزعة على المستهلكين

إن جميع وثائق الدستور الغذائي بما فيها وثائق العمل ووثائق المعلومات وتقارير الاجتماعات متاحة للعموم على الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي www.codexalimentarius.org. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى أمانة الدستور الغذائي إلى الرد على جميع طلبات المستهلكين.

"تخطت قيمة
التجارة بالأغذية
1.12 ترليون دولار أمريكي
في عام 2013
وتستمر بالارتفاع"

-منظمة الأغذية والزراعة

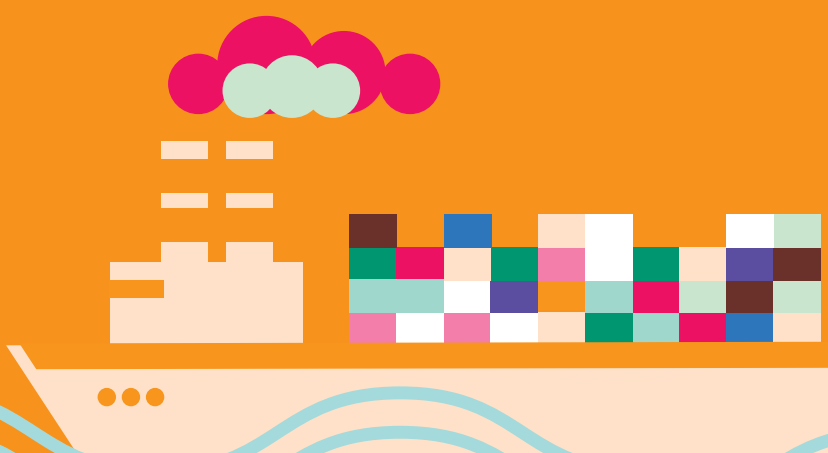

07. الدستور الغذائي والتجارة

تداعيات الدستور الغذائي على التجارة

يساور الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم القلق بشكل رئيسي من ضرورة ضمان أن تكون الأغذية المستوردة من بلدان أخرى آمنة ولا تشكل أي تهديد على صحة المستهلكين أو صحة الحيوانات والنباتات في هذه البلدان وسلامتها. ونتيجة لذلك، وضعت البلدان المستوردة قوانين ولوائح من أجل القضاء على التهديدات المماثلة أو الحد منها. أما في مجال الرقابة على الأغذية والحيوانات والنباتات، قد تؤدي هذه التدابير المتبعة إلى وضع حواجز تعيق التجارة بالأغذية بين البلدان.

وتعتبر المواءمة بهدف تعزيز التجارة الحرة من بين الشواغل التي أدت إلى تطوّر الدستور الغذائي – وإذا قام كل بلد من البلدان بجعل مواصفاته متسقة مع المواصفات المتفق عليها دولياً، سينخفض عدد الحواجز الموضوعة أمام التجارة وستتمكن المنتجات الغذائية بطبيعة الحال من التنقل بحرية أكبر بين البلدان. ومن شأن هذا أن يعود بالنفع على المزارعين وعلى أسرهم وأن يساهم في خفض معدّلات الجوع والفقر. وقد تم الاعتراف بهذا المفهوم في المبادئ العامة للدستور الغذائي.

«يهدف نشر الدستور الغذائي إلى إرشاد عملية صياغة التعاريف والشروط الخاصة بالأغذية وتعزيزها وترسيخها من أجل المساعدة في المواءمة بينها، وبالتالي تيسير التجارة الدولية».

المبادئ العامة
للدستور الغذائي

وفي حين يتماشى عدد كبير من البلدان مع الدستور الغذائي، قد تجد دول أخرى صعوبة في إدخال مواصفات الدستور الغذائي بشكل كامل في تشريعاتها الوطنية. وقد تعرقل الإجراءات القانونية والآليات الإدارية والنظم السياسية فضلاً عن تأثير المواقف والمفاهيم الوطنية المتعلقة بالحقوق السيادية في بعض الأحيان التقدم في عملية مواءمة مواصفات الدستور الغذائي واستخدامها.

ويظهر المستوى المتزايد لمشاركة البلدان في عمل الدستور الغذائي أن البلدان، رغم هذه الصعوبات، تقدّر المناقشات التقنية المفتوحة وتعتبرها مفيدة لإيجاد توافق دولي في الآراء بشأن القواعد واللوائح التي يمكن بلورتها.

الدستور الغذائي والاتفاقات التجارية ومنظمة التجارة العالمية

يؤثر عدد كبير من الاتفاقات التجارية على الأغذية وتولي اثنتان من هذه الاتفاقات فقط اهتماما خاصا في نطاق عمل هيئة الدستور الغذائي وهما الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة.

وتمثل الاتفاقات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة الناشئة عن جولة أوروغواي (في الفترة الممتدة بين عامي 1986 و1994) محطة هامة في نظام التجارة المتعدد الأطراف حيث أخضعت هذه الاتفاقات للمرة الأولى الزراعة والأغذية لقواعد وضوابط فعالة من الناحية العملية. واعترفت هذه الاتفاقات بأنه من الممكن أن تصبح التدابير التي اعتمدتها الحكومات الوطنية من أجل حماية صحة المستهلكين والحيوانات والنباتات في بلدانها، في الواقع، حواجز مقنّعة أمام التجارة مما قد يشكّل ممارسات تمييزية. وبالتالي، تمّ إدراج الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة ضمن الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تجارة السلع الملحقة باتفاق

يرى عدد متزايد من البلدان في ظلّ نمو التجارة العالمية قيمة المشاركة في الدستور الغذائي.

مراكش المبرم في عام 1994 والذي أفضى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة ضمن الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن تجارة السلع الملحقة باتفاق مراكش المبرم في عام 1994 والذي أفضى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ويتضمن الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية أحكاماً تتعلّق بتدابير يمكن اعتمادها من أجل حماية صحة الحيوانات والنباتات والإنسان. أمّا في ما يتعلّق بصحة الإنسان، فيقرّ هذا الاتفاق بأنه يجوز للحكومات اتخّاذ التدابير الخاصة بالصحة والصحة النباتية التي تعتبر ضرورية لحماية صحة مواطنيها. إلا أن هذا الاتفاق يتطلب من هذه الحكومات تطبيق التدابير المذكورة فقط بالدرجة المطلوبة من أجل حماية صحة الإنسان. ولا يسمح لحكومات الدول الأعضاء بالتمييز من خلال تطبيق اشتراطات مختلفة على بلدان مختلفة في ظل الظروف نفسها أو في ظروف مشابهة، ما لم يكن هناك مبرر علمي كاف للقيام بذلك.

ويحدد الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي للمواد المضافة إلى الأغذية والعقاقير البيطرية ومخلفات المبيدات والملوثات وأساليب التحليل وأخذ العينات ومدونات السلوك والخطوط التوجيهية الخاصة بممارسات النظافة. وهذا يعني أن مواصفات الدستور الغذائي تعتبر مبررة علمياً وهي مقبولة كمواصفات قياسية يمكن بناءً عليها تقييم الإجراءات واللوائح الوطنية.

وقد يطلب من أعضاء منظمة التجارة العالمية الراغبين في وضع مواصفات أكثر صرامة من المواصفات التي حددها الدستور الغذائي لضمان سلامة الأغذية تقديم أدلة بشأن الطبيعة العلمية وغير التمييزية لتدابيرهم في حال نشوب أي نزاع تجاري. وفي حال نشوء نزاع بين عضوين من الأعضاء، تشجّعهما منظمة التجارة العالمية على حل المسألة بطريقة ودّية؛ ولا يتم اتباع إجراءات رسمية لتسوية النزاعات إلا في الحالات النادرة التي يَطلب فيها الأعضاء ذلك.

ومن جهة أخرى، يسعى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة إلى ضمان عدم نشوء عقبات غير ضرورية أمام التجارة تنتج عن اللوائح والمواصفات الفنية بما فيها الاشتراطات الخاصة بتعبئة السلع ووضع العلامات عليها وتوسيمها فضلاً عن الإجراءات التحليلية لتقييم مدى مواءمة السلع مع اللوائح والمواصفات الفنية. وينطبق الاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة على جميع اللوائح والمواصفات وليس فقط على تلك الخاصة بالأغذية.

وأقرّ الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة على حد سواء بأهمية مواءمة المواصفات على المستوى الدولي من أجل التخفيف من مخاطر تحوّل مواصفات الصحة والصحة النباتية وغيرها من المواصفات إلى حواجز أمام التجارة والحد منها ويشجّع هذان الاتفاقان الدول الأعضاء ضمن حدود مواردها إلى «لعب دورها بالكامل» في عمل المنظمات المعنية بوضع المواصفات الدولية والأجهزة الفرعية التابعة لها. ولقد أدى ذلك إلى تعزيز مشاركة البلدان في الدستور الغذائي. وتعتبر اليوم مواصفات الدستور الغذائي جزءاً لا يتجزأ من الإطار القانوني الذي ييسّر عملية التجارة الدولية من خلال المواءمة. وتحول مواصفات الدستور الغذائي دون نشوب النزاعات التجارية ذات الصلة بالاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وبالاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة وتساعد في حلها أمام منظمة التجارة العالمية.

وتعمل أمانة الدستور الغذائي بشكل وثيق مع أمانة كل من الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والاتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة فضلاً عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وأمانة المنظمة العالمية لصحة الحيوان المرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بالاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وذلك أجل دعم تنفيذ الاتفاقيات والمساعدة في أنشطة بناء القدرات.

الدستور الغذائي والاتفاقات التجارية الأخرى

تأتي عدّة اتفاقات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف على ذكر الدستور الغذائي باعتباره مرجعاً لها. وتضمّ هذه الاتفاقات عددا من الاتفاقات التجارية التي سيتم إبرامها أو التي تم التفاوض عليها حديثاً – منها الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ التي تضم اثني عشر بلداً من البلدان المطلة على المحيط الهادئ؛ والاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي؛ وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتضمن عادة الاتفاقات المماثلة أحكاماً تتعلّق بتدابير الصحة والصحة النباتية وبالمواصفات التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي كنقاط مرجعية – وهو اتجاه معتمد في اتفاقات التجارة الدولية التي تُعنى بالأغذية ومن المتوقع أن يستمر استخدامها نظرا إلى الطابع الشرعي الفريد والموثوق والمستند إلى العلم والتشاركي الذي تفضيه عملية الدستور الغذائي على المواصفات الدولية النهائية التي يعتمدها.

يساعد الدستور الغذائي
البلدان النامية على تطبيق
المواصفات التي يضعها
وتعزيز نظم الوطنية
للرقابة على الأغذية
الخاصة بها والاستفادة
من فرص التجارة بالأغذية
المتاحة لها على المستوى الدولي.

08. الدستور الغذائي وشركاؤه

بناء القدرات الوطنية

يجب أن تكون الدول مجهزة بقوانين غذائية مناسبة إلى جانب البنى التحتية الفنية والإدارية من أجل تنفيذ وضمان الامتثال لمواصفات الدستور الغذائي. وتوفّر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المساعدة الفنية ذات الصلة إلى جانب مساهمات من الدول التي سبق وأجرت هذه العملية والمؤسسات المالية الدولية.

المساعدة الفنية

تساهم عملية تمكين البلدان النامية من تعزيز نظم الرقابة على الأغذية الخاصة بها في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان: فيساهم الحصول على إمدادات غذائية محلية آمنة أكثر في التخفيف من حدة العبء المفروض على نظم الرعاية الصحية، ويحد من حالات التغيب عن العمل والمدرسة بسبب المرض ويحسّن التغذية. كما أنه يعزز أيضاً الفرص المتاحة للبلدان لتصدير الأغذية، مما يزيد من معدل الناتج المحلي الإجمالي.

وتتضمن المساعدة التي يتم توفيرها للبلدان النامية:

- إنشاء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتعزيزها وتحسينها بما في ذلك صياغة ومراجعة التشريعات / اللوائح المتعلّقة بالأغذية والمواصفات الغذائية بما يتماشى مع مواصفات الدستور الغذائي؛
- وإنشاء وتعزيز الوكالات المعنية بالرقابة على الأغذية وتوفير التدريب لاكتساب المهارات الفنية والإدارية الضرورية لضمان عملها على نحو فعال؛

- وتعزيز القدرات في مجال التحاليل المخبرية وفحص الأغذية؛
- وتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية لزيادة مستوى التوعية على الدستور الغذائي وعلى أنشطة الهيئة ولبناء القدرة على اتخاذ مواقف وطنية والمشاركة بشكل فعال في اجتماعات الدستور الغذائي؛
- وإجراء عمليات تقييم لسلامة الأغذية؛
- وبلورة كتيّبات تدريب لفحص الأغذية وضمان جودتها وسلامتها لا سيما في ما يتعلق بتطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة في قطاع تجهيز الأغذية ونشرها؛
- وتقديم المساعدة لإجراء عمليات تقييم للاحتياجات في مجال ضمان سلامة الأغذية وجودتها؛
- وتقديم المساعدة لتقييم عبء الأمراض المنقولة عبر الأغذية؛
- وتعزيز القدرات في مجال الإبلاغ عن المخاطر؛
- وتقديم التوجيهات حول إنتاج أغذية آمنة؛
- وتوفير التدريب والتوجيه لتحسين الرقابة على الأمراض المنقولة عبر الأغذية.

مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة

يشكّل مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة الموجود في المقر الرئيسي لمنظمة التجارة الدولية برنامجاً عالمياً لبناء القدرات والمساعدة الفنية في تدابير الصحة والصحة النباتية المتصلة بالتجارة. ولقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية معاً هذا المرفق في عام 2001 لاستكشاف آليات فنية ومالية جديدة للتنسيق وتعبئة الموارد من أجل مساعدة البلدان النامية على وضع التدابير المناسبة وتنفيذها.

ويشكل المرفق آلية للتمويل وللتنسيق في الوقت نفسه. وهو يمنح التمويل للبلدان النامية التي تسعى إلى الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية الدولية من أجل التمكن من أو الحفاظ على قدرة الوصول إلى الأسواق. ويوفّر هذا المرفق أيضاً منتدى للحوار بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة الفنية في تدابير الصحة والصحة النباتية بين المنظمات الشريكة الخمس والجهات المانحة المهتمة بهذا الموضوع.

الشراكة العالمية من أجل سلامة الأغذية

تشكّل الشراكة العالمية من أجل سلامة الأغذية التي تعمل في إطار البنك الدولي مبادرة فريدة من نوعها مشتركة بين القطاعين العام والخاص وتُعنى بتحسين سلامة الأغذية في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية.

وتسعى الشراكة إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في النهوض بعملية بناء القدرات وتنسيقها لتحسين النظم الخاصة بسلامة الأغذية وسلاسل قيمة الأغذية الزراعية والنتائج على صعيد الصحة العامة. وتشكل الشراكة العالمية من أجل سلامة الأغذية منصة تقوم جميع المنظمات الدولية ووكالات القطاع العام والجهات المنتجة والمجهّزة وتجار التجزئة ومقدمو الخدمات الفنية والمؤسسات الأكاديمية الرائدة ومجموعات المستهلكين ذات الصلة فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين في القطاع الخاص بالعمل فيها معاً على وضع نهج متزامنة وتعاونية لمعالجة مسائل سلامة الأغذية بدلاً من أن تعمل كل جهة من هذه الجهات بطريقة فردية ومستقلة عن الجهات الأخرى.

حساب الأمانة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للمشاركة في الدستور الغذائي

تزداد قوة الدستور الغذائي عندما يشارك أكبر عدد ممكن من البلدان بصورة كاملة في وضع المواصفات الدولية لسلامة الأغذية، مما يؤدي إلى إنشاء جهاز عالمي لوضع المواصفات يتسم بالشمولية والإنصاف والتشاركية بشكل أكبر. وتحقق البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية عندما تشارك

بالكامل وبأسلوب فعال في الدستور الغذائي «فوزا ثلاثي الأبعاد» – وذلك من خلال تحسين صحة المستهلك على امتداد كامل سلسلة الإمدادات الغذائية، وتحسين جودتها على حد سواء.

وقد أنشأ المديران العامان لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية مشروع وحساب الأمانة المشتركين بين المنظمتين لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي – ويعرف أيضاً بحساب أمانة الدستور الغذائي – في عام 2003 من أجل تيسير مشاركة جميع البلدان بصورة كاملة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي ولتغطية فترة الاثني عشر عاماً الممتدة بين عامي 2004 و2015. وقام حساب أمانة الدستور الغذائي بتمكين أكثر من 2 300 مندوب للمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي كما دعم أيضاً توفير دورات تدريبية بشأن الدستور الغذائي إلى ما يقارب ألف شخص. ولهذه الأسباب يمكن القول إنّ حساب الأمانة قد عمل كمحفز لتسليط الضوء على أهمية الدستور الغذائي في حماية الصحة العامة وتعزيز الفرص التجارية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

وانطلاقاً من نجاح حساب أمانة الدستور الغذائي، تم إطلاق مبادرة لاحقة - هي حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني – في يناير/كانون الثاني 2016 وسيتم العمل فيها لفترة تقارب الاثني عشر عاماً (2016-2027). وسوف ينقل حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني محط التركيز من توسيع المشاركة في الدستور الغذائي إلى بناء قدرات وطنية قوية ومتينة ومستدامة من أجل المشاركة في الدستور الغذائي. وسيقوم حساب أمانة الدستور الغذائي الثاني بتحقيق ذلك من خلال دعم:

- المشاريع التي تتراوح مدّة تنفيذها بين سنة وثلاث سنوات في كلّ من البلدان أو في مجموعات البلدان ويتم تصميم هذه المشاريع لتلبية الاحتياجات الخاصة بهذه البلدان؛
- وأنشطة تنمية القدرات التي صممتها خصيصاً منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على المستويات العالمية والإقليمية والاقليمية الفرعية.

آليات تشاطر المعلومات

يعتبر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواصفات الغذائية والاشتراطات التنظيمية للأغذية حاسم الأهميّة في عالم اليوم. وتحتاج الحكومات والتجار إلى معرفة متطلبات شركائهم في التجارة. ويحق للمستهلكين ولوسائل الإعلام الوصول إلى عمليات تقييم السلامة للمخاطر المحتملة في الإمدادات الغذائية. ويتعين على الجميع معرفة كيفية الاستجابة بشكل صحيح لحالات الطوارئ عند وقوع أي خطأ في النظام.

الدستور الغذائي: الحفاظ على وجود ديناميكي على شبكة الإنترنت

لقد جعلت أمانة الدستور الغذائي من التواصل بديناميكية وبأسلوب تشاركي من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أولوية لها إذ إنها تدرك تماما التطور الجاري في طريقة وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى المعلومات ومشاطرتها، فضلاً عن التزامها بالمبدأ الذي ينص على أن الدستور الغذائي يشكل سلعة عامة عالمية، ولذلك يجب أن يكون متاحا للجميع. وأصبح بإمكان الحكومات والمستهلكين والجمهور عامة الوصول من خلال موقع الدستور الغذائي ليس فقط إلى مستودع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، وإنما أيضا إلى معلومات محدّثة بشأن الأنشطة الجارية والمقبلة لهيئة الدستور الغذائي وجميع اللجان التابعة لها.

الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية

تشكّل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية شبكة عالمية تضم السلطات المعنية بسلامة الأغذية في الحكومات الوطنية وتقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بإدارتها بشكل مشترك من خلال أمانة تستضيفها منظمة الصحة العالمية. وتروّج الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية للتبادل السريع للمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية دولياً وتعزز الشراكات بين الدول والشبكات وتساعد في بناء قدرات النظم الوطنية المعنية بسلامة الأغذية. وإلى جانب ما ذكر، تشكّل الشبكة المعنية بطوارئ سلامة الأغذية جزءاً لا يتجزأ من الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية – تعتبر هذه الشبكة آلية لتبادل المعلومات الطارئة أوصت بها هيئة الدستور الغذائي في خطوطها التوجيهية بشأن تبادل المعلومات في حالات الطوارئ في الرقابة على الأغذية. وتحتفظ أمانة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية بقائمة بجهات الاتصال المعنية بحالات الطوارئ المتصلة بسلامة الأغذية وتعمل على تعزيز تبادل المعلومات بين السلطات الوطنية في ما يتعلق بحالات الطوارئ الصحية على المستوى الدولي.

مهما تغير نظامنا الغذائي
في المستقبل سيبقى دائماً
مستنداً إلى المواصفات الغذائية
لضمان السلامة والجودة
والاستدامة.

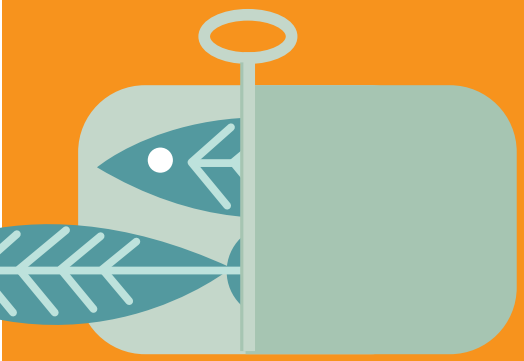

09. الدستور الغذائي والمستقبل الذى نصبو اليه

للتوسع أكثر في أحد الأقوال المأثورة، ليس فقط ما نتناوله من غذاء، بل أيضًا طريقة إنتاجه وإعداده، هو ما يحدد الكثير من معالم العالم الذي نعيش فيه. وتعتبر التحديات التي تربط الأغذية والصحة والبيئة والتنمية ببعضها هائلة في عالم لا يزال يفتقر البعض فيه إلى ما يكفيهم من الأغذية وفي الوقت نفسه يتناول البعض الآخر الكثير من الأغذية ذات التركيبة التغذوية الخاطئة مما يعرّض صحتهم للخطر، فضلاً عن أن الأغذية ما زالت تهدر بكميات هائلة. ويجب بذل جهود كبيرة لتصحيح انعدام التوازن الحاصل ليس من أجل حماية صحة المستهلكين فقط بل لإنشاء علاقة متسقة أكثر بين القدرات الإنتاجية لقاعدة مواردنا الطبيعية واحتياجاتنا الإنسانية للتغذية والنمو والتنمية الاقتصادية.

الدستور الغذائي وأهداف التنمية المستدامة

قامت الأمم المتحدة، سعياً منها لإيجاد سبل جديدة من أجل «توحيد أدائها» ولإعادة توجيه موارد النظام الدولي بوضع خارطة طريق طموحة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً.

ويؤدي الدستور الغذائي باعتباره جهازاً مختلطاً تابعاً لمنظومة الأمم المتحدة ومتخصصاً في المواصفات الغذائية دوراً فريداً في الربط بين الصحة والتغذية والزراعة. وهذا ما يضع الدستور الغذائي في مكانة فريدة تسمح له بالتعاون والمساهمة بقيمة مضافة في جهود شركائه. ويمكن لعمل الدستور الغذائي أن يساعد من خلال شراكاته القوية على تحقيق مقاصد أساسية على امتداد أهداف التنمية المستدامة – بدءاً من الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع والذي يشكل أولوية للوكالات الشقيقة التي توجد مقارها في روما أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالصحة الجيدة والرفاه للجميع والذي يشكل محط تركيز منظمة الصحة العالمية والهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين وصولاً إلى الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة المعني باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

وتقوم فعالية الدستور الغذائي باعتباره هيئة حكومية دولية موجهة لهدف معيّن وتتمتع بأثر صغير يتم التجاوب معه، بوضعه في مكانة مناسبة له لتنسيق عمليات التآزر وتحقيقها ضمن النطاق المشترك للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المعني بإحياء الشراكات من أجل تحقيق الأهداف.

هل يشكل الدستور الغذائي نموذجاً للمستقبل؟

يشكّل تسخير براعة الإنسان والتكنولوجيات الجديدة والتعلم من الممارسات التقليدية وتحقيق التوازن للمضي قدمًا التحديات الرئيسية التي سنواجهها في السنوات والعقود المقبلة. وكما تعتبر الأغذية سلعة أساسية لا مثيل لها، كذلك يعتبر الدستور الغذائي في وضع فريد من نوعه يتيح له المساهمة في مواجهة هذه التحديات باعتباره مثالاً يُحتذى به بالنسبة إلى عمليته التشاركية المتعددة الأطراف للعمل الجماعي والتي تقوم على أساس المشورة العلمية السليمة .وتضم مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة

ويتمتع الدستور الغذائي بفضل ما أنجزه خلال ستينات القرن الماضي، بسجل حافل بالنتائج من خلال جمع الخبرات العلمية الحيادية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاستماع إلى مجموعة واسعة من الأصوات معاً من أجل صياغة أدوات فنية تؤثر عن حقّ في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، يضع الدستور الغذائي معياراً لمنظومة الأمم المتحدة من حيث التعاون مع عدد كبير من الشركاء – بدءاً من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث وصولاً إلى منظمات المستهلكين وقطاع الأغذية. وإنّ هذه المشاركة العملية للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء التي تتبنى الوقائع المتصلة بالقوى العاملة في القرن الحادي والعشرين تهيّء الدستور الغذائي لمعالجة الشواغل العالمية وبناء الأدوات التي يحتاجها أصحاب المصلحة. ويمكن الاستفادة من هذه المرونة ومن القدرة على الاستجابة من أجل تحسين الولاية الأساسية للدستور الغذائي المتمثلة في حماية صحة المستهلكين وهو ما يساعد على تمكين الدستور الغذائي بشكل أكبر لكي يقدّم مساهمات مكمّلة ومفيدة حيث أمكنه ذلك باعتباره محفزًا للعمليات العالمية .الجارية في السنوات والعقود المقبلة

أمّا من الناحية الداخلية، فسيتابع الدستور الغذائي التركيز على أولويات تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرة عملية وضع المواصفات حيث أمكن ذلك – طبعاً من دون التضحية بالتزاماته بالامتياز العلمي وبتقييم المخاطر وإدارتها بشكل صارم وبأساليب عمله التشاركية. وتعتبر جميع هذه الالتزامات من الركائز الأساسية التي جعلت من الدستور الغذائي المرجع الدولي المشروع لمواصفات سلامة الأغذية.

ويتطلع الدستور الغذائي أيضاً إلى اتباع نهج استباقي أكثر إزاء الطلبات الجديدة في ظل التغير المستمر الذي تشهده الممارسات الزراعية وقطاع الأغذية فضلاً عن ارتفاع عدد سكان العالم وتعرضنا جميعًا لآثار تغير المناخ. ويعتبر الدستور الغذائي على إدراك تام بعدد من الاحتياجات الاستراتيجية - كالمساهمة في الجهود المتضافرة لتخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز الاستدامة ومعالجة مسببات الأمراض الناشئةومواصلة عمله في مقاومة مضادات الميكروبات والغش في الأغذية ومواكبة التكنولوجيات الجديدة على سبيل المثال.

الإشراف على الأغذية من المزرعة إلى المائدة: إعلام المستهلكين وإشراكهم بصورة مستمرة

إنّ الدستور الغذائي قادر على تقديم مساهمات قيمة في مواجهة هذه التحديات. وتكمن القوة الدافعة له كما هو الحال في جميع المبادرات التي ترعاها الأمم المتحدة في الإرادة السياسية للدول الأعضاء: لهذا يعتبر صوتكم مهماً.

والدستور الغذائي هو في نهاية المطاف ملك للمستهلكين ويعمل لمصلحتهم: فهو أداة توفر لكم ولأسركم ولجيرانكم ولمجتمعكم توجيهاً عالمياً يستند إلى العلم لمساعدتكم في عيش حياة صحية إلى أقصى حد. وتلتزم أمانة الدستور الغذائي بالعمل على مساعدة الدول الأعضاء فيها على الوفاء بولايتهم والاستجابة إلى التحديات التي تلوح في الأفق فضلاً عن السعي إلىإيجاد أوجه تآزر وفرص جديدة للشراكة والتواصل بشأن عملها ومساعدة المستهلكين على الوصول إلى المعلومات واستخدامها مع إيجاد طرق جديدة تمكننا جميعًا من المساهمة في بناء المستقبل الذي نصبو إليه.

إنّ أفضل التقاليد المتبعة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية قد شجّعت البحوث العلمية والتكنولوجية المتصلة بالأغذية والمناقشات ذات الصلة أيضًا. فبلغ بفضلها إدراك الأسرة الدولية لسلامة الأغذية والمسائل المتصلة بها مستويات غير مسبوقة. وأصبحب هيئة الدستور الغذائي التي أنشأتها المنظمتان خلال الستينات من القرن الماضي المرجع الدولي الأوحد والأهمّ بالنسبة إلى التطورات المتصلة بالمواصفات الغذائية.

وبات عدد متزايد من المستهلكين والحكومات عبر أجزاء شاسعة من العالم مدركين لمسائل جودة الأغذية وسلامتها وهم يعون تمامًا الحاجة إلى انتقاء الأغذية التي يتم تناولها. ولقد بات من المعتاد أن يطالب المستهلكون حكوماتهم اتخاذ إجراءات تشريعية تضمن أن تقتصر عملية البيع على الأغذية المأمونة وذات الجودة المقبولة وأن يتم الحد إلى أقصى قدر ممكن من المخاطر على الصحة التي تنقلها الأغذية.

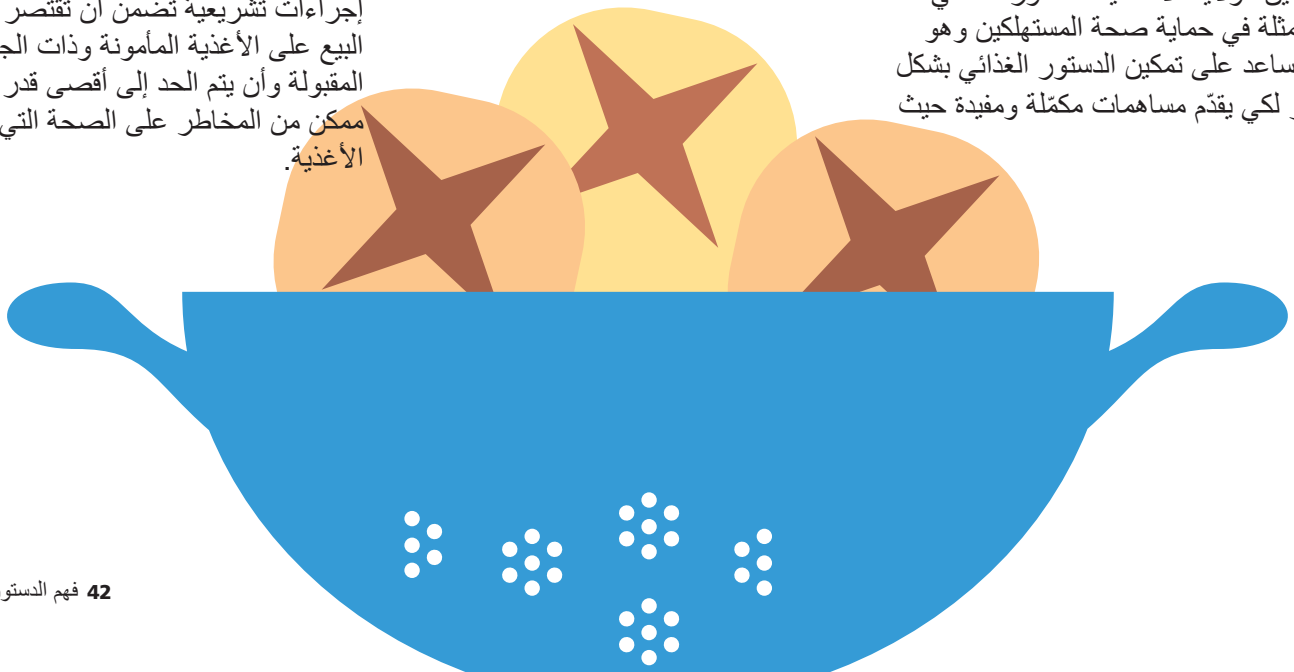

Graphic design
& illustrations:
Chiara Caproni

فهم الدستور الغذائي

إنّ أفضل التقاليد المتبعة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية قد شجّعت البحوث العلمية والتكنولوجية المتصلة بالأغذية والمناقشات ذات الصلة أيضًا. فبلغ بفضلها إدراك الأسرة الدولية لسلامة الأغذية والمسائل المتصلة بها مستويات غير مسبوقة.

وأصبحت هيئة الدستور الغذائي التي أنشأتها المنظمتان خلال الستينات من القرن الماضي المرجع الدولي الأوحد والأهمّ بالنسبة إلى التطورات المتصلة بالمواصفات الغذائية. ¶

ISBN 978-92-5-131407-4

9 789251 314074

CA1176AR/1/04.19